وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

UniversitéMohamed BoudiafM'SILA
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales etdes Sciences de Gestion
Département SciencesCommerciales

العنـوان

دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية

حالة الجزائر من 2000-2010

مذكـــرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهـــادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاديات البنوك والتمويل

إعـداد الطـــــــالبة:

– فراحتية أمال

تاريخ المناقشة: 2015/06/02

أمام لجنة المناقشة:

- **طيبي حمزة..... مشرفاً**
- **مغني ناصر.....رئيساً**
- **لعميد نور الهدي.....ممتحناً**

السنة الجامعية2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قالاللهتعالىفيمحكمتنزيله ((وإذتأذنربكملئنشكرتملأزيدنكم،ولئنكفرتمإنعذابي لشديد))

ويقولالرسولصلىاللهعليهوسلم ((منلميشكرالناسلميشكرالله))

وإذاكانالشكرترجمانالنية،وشاهدالإخلاصفإننا وقدوفقنا

اللهلإنجازهذاالعملانجدسبيلاسوىأننسجدللهشكراعلىما

وهبنامنعونوطاقةوتوفيقحتىنتممهذاالبحث،

ونحمده حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، وصلى اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وإقرارابالفضل،نودأننتقدمبخالصالشكروالتقدير إلى الأستاذالمشرفالفاضل**طيبي حمزة** الذيلم يبخلعلينابفيضعلمهوكثيرنصحهوتوجيهاته.

ولايفوتناأننتقدمبخالصالشكروالتقدير إلىكافة الأساتذة من داخل الكلية وخارجها

على النصح و الإرشاد لإتمام هذا العمل المتواضع

اعترافابفضلهؤلاءووفاءبحقهم،نسألالمولىعزوجلأنيجزيهم

خيرالجزاءويباركلهمفيعلمهموعمرهملماقدموهطوالفترة

إعدادهذاالعملالمتواضع.

كما نتوجهبعباراتالشكر و التقدير إلىكلمنساعدنافيإنجازهذهالرسالة من الأهل والأصدقاء

كمانشكرالأساتذةأعضاءلجنةالمناقشةالذينكلفوا أنفسهمعناء

قراءةالرسالةومناقشتها.

فراحتية أمال

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع، عصارة جهدي

إلى:

والدي الكريمين أبي العزيز وأمي الحبيبة أطال اللّه في عمرهما ومتعهما بالصحة والعافية، اللذين كانا بعد اللّه عز وجل سببا ً في إمدادي بالقوة والعزيمة المعنوية والمادية وبدعواتها الخالصة، لأكمل هذا المشوار الدراسي وأصل إلى ما أنا فيه الآن، وللّه الحمد والمنة.

إلى جميع إخوتي الأعزاء سمير ، فاتح، حياة، وزوجة أخي حنان وأبناء أخي أسماء، أمين .

إلى خطيبي سرايش حمزة

وإلى صديقاتي سهام، نجاة، أحلام، رزيقة وإبنة خالتي إيمان وإلى كل العائلة

وإلى كل من رفع من معنوياتي في ساعة الضيق والعسرة بالكلمة الطيبة وشجعني.

أمال

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	I
شكر وعرفان	II
إهداء	III
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VIII
المقدمة العامة.	ب-و
الفصل الأول: التنمية الاقتصادية	
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	03
المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	03
المطلب الثاني: تعريف النمو الاقتصادي	05
المطلب الثالث: تعريف التنمية في الفكر الإسلامي	06
المطلب الرابع: الفرق بين النمو والتنمية.	07
المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية	09

المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية.	09
المطلب الثاني: معايير التنمية الاقتصادية	12
المطلب الثالث: مصادر التمويل لتنمية الاقتصادية	16
المطلب الرابع: معوقات التنمية الاقتصادية	22
المبحثالثالث: نظريات التنمية الاقتصادية	26
المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية	26
المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن	28
المطلب الثالث: نظرية النمو غير المتوازن	30
المطلب الرابع: نظرية الحاجات الأساسية	33
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: الاطار النظري الصناديق الثروة السيادية	
تمهيد	37
المبحث الأول: أساسيات صناديق الثروة السيادية	38
المطلب الأول: تعريف صناديق الثروة السيادية	38
المطلب الثاني: دوافع إنشاء صناديق الثورة السيادية	40
المطلب الثالث: أهداف صناديق الثروة السيادية	42

المطلب الرابع: مميزات صناديق الثروة السيادية	48
المبحث الثاني: تطور صناديق الثروة السيادية	50
المطلب الأول: تطور الصناديق الثروة السيادية	50
المطلب الثاني: أنواع صناديق الثروة السيادية	53
المطلب الثالث: تصنيفات أخرى لصناديق الثروة السيادية	56
المطلب الرابع: الإستراتيجية الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية	58
المبحث الثالث: دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية	60
المطب الأول: الناتج المحلي الإجمالي	61
المطلب الثاني: الموازنة العامة	62
المطلب الثالث: الميزان التجاري	63
خلاصة الفصل	66
الفصل الثالث:دور صندوق ضبط الموارد في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر 2000-2010	
تمهيد	68
المبحث الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد	69
المطلب الأول: تعريف صندوق ضبط الموارد	69

المطلب الثاني: أهداف صندوق ضبط الموارد	71
المطلب الثالث: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد	72
المطلب الرابع: مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد	73
المبحث الثاني: فعالية صندوق ضبط الموارد	78
المطلب الأول: دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة	78
المطلب الثاني: دور الصندوق في التسديد المسبق لديون الخارجية	81
المطلب الثالث: دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض معدلات التضخم	84
المبحث الثالث: تقييم تجربة الجزائر مع اقتراح نموذج جديد لصندوق	85
المطلب الأول: تقييم تجربة الجزائر مقارنة مع تجربة أبو ظبي	85
المطلب الثاني: آفاق وتطوير مهام وشكل صندوق ضبط الموارد	87
المطلب الثالث اقتراح نموذج جديد صندوق ضبط الموارد	89
خلاصة الفصل الثالث	96
الخاتمة	98
قائمة المراجع	102

الرقم	الجدول	الصفحة
(2-1)	صناديق الثروة السيادية في العالم	52
(2-2)	تصنيف الدول المالكة لصناديق الثروة السيادية	56
(2-3)	التوزيع الجغرافي لصناديق الثروة السيادية	57
(3-4)	تطور وضعية صندوق ضبط الموارد للفترة 2000-2010	72
(3-5)	تطور بعض المؤشرات المرتبطة بأسعار النفط في الفترة 2000-2010	75
(3-6)	فترات انشاء صناديق الثروة السيادية في بعض البلدان النفطية	77
(3-7)	تطور عمليات الخزينة العمومية من 2000-2009	78
(3-8)	التسديد المسبق للديون الجزائرية للفترة 2000-2006.	83
(3-9)	تطور معدلات التضخم في الفترة 2000-2008	84
(3-10)	مقارنة تجربتي الجزائر وأبو ظبي	85

الرقم	الشكل	الصفحة
(1-1)	مصادر التمويل الخارجية.	20
(2-2)	تطور العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي 2000-2010.	61
(3-2)	الإيرادات العامة في الدول العربية من 2000-2009.	63
(4-2)	تطور العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي 2000-2010.	65
(5-3)	الهيكل التنظيمي المقترح لصندوق ضبط الموارد.	88
(6-3)	الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار الجزائري.	94
(7-3)	إستراتيجية الاستثمار في الصندوق	95

المقدمة العامة

المقدمة العامة

شهد العالم تغيرات عديدة في شتى المجالات, و بالأخص في المجال الاقتصادي و تبنتالعديد من الدول سياسات و إجراءات تصب كلها في وعاء الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

فالدول المتقدمة تسعى للمحافظة على الريادية لكي تصنف ضمن المجموعة المتقدمة أما النامية فهي تصارع لتحقيق التنمية الاقتصادية ,فالتنمية تعتبر معركة تسعى هذه الأخيرة بشتى طرق و الاستراتيجيات لتحقيقها بالرغم من التحديات الهائلة و المعقدة في الوقت التي تتمتع إلابمقدرات و موارد محدودة ومن بين الاستراتيجيات والطرق التي تبنتها الدول هي صناديق الثروة السيادية و عبارة عن أدوات مالية مستخدمة و مدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل الحكومة لأغراض استثمارية أو ادخارية ، خاصة في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008.

إن موضوع صناديق الثروة السيادية مرتبط إلي حد كبير بموضوع إدارة المالية العامة خاصة بالنسبة للدول المالكة للثروة النفطية و علاقتها بالتطورات التي تشهدها أسعار النفط و بما أن أسعار هذه الأخيرة لا تتميز بالاستقرار، تلجأ الدول لإنشاء صناديق الثروة السيادية نتيجة لتحقيق فوائض مالية ضخمة ناتجة عن عائدات تصدير المواد الأولية كنفط و فوائض الموازين التجارية مثل دول جنوب شرق أسيا و الهدف من الإنشاء هذه الصناديق تختلف من بلد لأخر فمنها ما يهدف لاستغلال الفائض في استثمارها لصالح الأجيال القادمة و منها ما يهدف إلي توفير أداة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية و منها الآخر لتحقيق استقرار مالي داخل البلاد و حماية الاقتصاد الوطني.

لقد اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبير خلال مسيرتها التنموية , وخاصة في فترة السبعينات وبداية الثمانينيات من القرن العشرين, باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية,و في ظل ارتفاع أسعار

النفط منذ سنة 2000 حققت الجزائر إيرادات مالية كبيرة واستنادا إلي تجربة بعض الدول العالم التي ميزانيتها على إيرادات المحروقات , قامت الجزائر بإنشاء صندوق خاص يسمي بصندوق ضبط الموارد تعمل على امتصاص الفوائض النفطية بهدف استعمالها لضبط وتعديل الميزانية الدولة عند حدوث صدمات خارجية ناتجة عن أسعار النفط في الجزائر

1-الإشكالية: لمعالجة هذا الموضوع سنحاول الإجابة على الإشكاليةالرئيسية المتمثلة في السؤال الجوهري الآتي :

_ كيف يمكن لصناديق الثروة السيادية أن تحقق التنمية الاقتصادية لدول لعربية في ظل التقلبات النفطية؟.

و تتدرج تحت الاشكالية التساؤلات التالية :

- ❖ هل تشهد صناديق الثروة السيادية تطورا في حجم أصولها ؟.
- ❖ ما مبررات إنشاء صناديق الثروة السيادية ؟.
- ❖ ما مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد على تحقيق التنمية الاقتصادية ؟.

2-الفرضيات:للإلمام بالموضوع حاولنا اقتراح الفرضيات التالية:

- ❖ عرفت صناديق الثروة السيادية ارتفاعا في حجم أصولها منذ إنشائها.
- ❖ تقوم الدول إنشاء صندوق الثروة السيادية لحماية الاقتصاد.
- ❖ يعتبر إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر خطوة ايجابية لدعم استقرار الاقتصاد الوطني ,و توفير مصدر تمويل مستدامة لمختلف برامج التنموية.

3-أهمية البحث:تبرز أهمية بحثنا في كونه يتطرق إلى موضوع جديد على الساحة الاقتصادية ,حيث لا تزال تثير الكثير من الجدل بين باحثين الاقتصاديينحول الصناديق السيادية بسبب حداثتها مقارنة بظواهر اقتصادية أخرى,إذا فأننا سنحول من خلال بحثنا إن نناقش هذا الموضوعلتقييم تجربة الجزائر.

4-أهدافالبحث: نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلىمجموعة من الأهداف:

- ❖ تناول موضوع صناديق الثروة السيادية من كل جوانبه.
- ❖ كيفيان الاستغلال الأمثل للموارد الناضبة من خلال صناديق الثروة السيادية.
- ❖ دراسة تجربة الجزائر و تحديد كفاءة و فعالية صندوق ضبط الموارد .

5-حدود الدراسة :

يقتصر بحثنا على دراسة صناديق الثروة السيادية و كيفية تأثيرها في تحقيق التنمية الاقتصادية و في الحدود التالية :

- حدودمكانية: تتركز بشكل كبير على دراسة حالة الجزائر.
- حدودزمنية: حددت الفترة الدراسة بالمدة الزمنية بين 2000-2010.

6-مبررات اختيار الموضوع :

تم اختيار الموضوع بناءاعلى مجموعة من الاعتبارات منها الذاتية و الموضوعية:

أ-الأسباب الذاتية :

الرغبة في إثراء موضوع جديد على الساحة الاقتصادية ،فموضوع الصناديق الثروة السيادية ما زال يأخذ نصيبه من البحوث و الدراسات.

ب-الأسباب الموضوعية:

المواضيع التي تتطرق إلى فعالية صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية من المواضيع الهامة جدا ،وخاصة أذا تعلق الأمر بالجزائر و بالتالي وجب تخصيص حيز واسع من البحوث و الدراسات الأكاديمية .

7-المنهج المستخدم في البحث:

من أجل طرح البحث بصورة موجزة وتقصي مختلف جوانبه ،اعتمدنا في هذه الدراسةعلى المنهج الوصفي و التحليلي الذي يساعدنا على وصف الموضوع محل

البحث وذلك باستخدام إحصائياتو بيانات و استقراء المعطيات الخاصة بالدراسة ،أما فيما يخص الأدوات المستخدمة تتمثل في الكتب ،المجلات، المؤتمرات و التقارير.

8-الدراسات السابقة :

نظرا لأهمية الموضوع فقد عنيت به العديد من الدراسات سابقة منها:

- ✓ بوفليح نبيل،دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الوقع والأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر ،رسالة دكتوراه ،جامعة الجزائر 03،السنة الجامعية 2010-2011،و تناولت هذه الرسالة ماهية صناديق الثروة السيادية و تتميز صناديق الثروة السيادية على قدرات تمويلية عالية تمكنها من تمويل اقتصاديات الدول النفطية عن طريق رفع ملاءتها المالية و توفير مصدر تمويل بديل عن مصادر التمويل الأجنبي كما ساهم هذه الصناديق في الحفاظ على الاستقرار النفطي.
- ✓ ماجد عبد الله المنيف ، صناديق الثروة السيادية و دورها في إدارة الفوائض النفطية بحث منشور في مجلة البحوث الاقتصادية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية ،صيف 2009،حيث تطرق إلىتعريف الصناديق الثروة السيادية و كذا تقدير أصولها و أبراز استثماراتها في الخارج مع تقييم أداء صناديق الثروة السيادية الخليجية من حيث معايير أدائها و حجم الخسائر التي تعرضت لها خلال الأزمة المالية.
- ✓ قدي عبد المجيد، الصناديق الثروة السيادية و الأزمة المالية الراهنة ، مداخلة في مؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها في منظوم النظام الاقتصادي الغربي و الإسلامي ،طرابلس ،لبنان ،أفريل 2009.

تناولت هذه المداخلة ظاهرة صناديق الثروة السيادية و أسباب نموها و الأهمية ووزن الصناديق الثروة السيادية في نظام المالي العالمي و الجدل القائم بخصوص هذه الصناديق ،و موقعها من الأزمة المالية لسنة 2008.

9-هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة الى:

- **الفصل الأول: التنمية الاقتصادية**،و سوف نتطرق فيهإلى تعريف بالتنمية و أنواعها و أهم أهدافها و نظرياتها.
- **الفصل الثاني:الاطار النظري لصناديق الثروة السيادية**،و سوف نتطرق فيه إلى تعريفها و أنواعها،تطورها و أهدافها ،و بعد ذلك كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية.
- **الفصلالثالث:دور صندوق ضبط الموارد في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر 2000-2010**، تطرقنا فيه تعريف بهذا الصندوق و أهم أهدافها، كما تم تفصيل في أهم فعاليات الصندوق، و أخيرا تطرقنا إلى اقتراح نموذج جديد.

الفصل الأول:

التنمية الاقتصادية

تمهيد:

بعد الحرب العالمية الثانية اتجه الفكر الاقتصادي نحو الاهتمام بموضـــوع التنميـــة الاقتصادية نتيجة ما خلفته الحرب من مشكلات الفقر والتخلف الاقتصادي في العديد مـــن البلدان.

لذا كان لا بد من تحليل عملية التنمية وبناء استراتيجيات وسياسات عامـــة تســـاعد البلدان الفقيرة على تحقيق التنمية، لذا تعزز الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية من خـــلال بروز جملة من العوامل وأهمها:

- حصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي، وبداية الاهتمام بتطوير بلدانها.
- رواج بعض الأفكار الاقتصادية المتفائلة.
- انتشار فكرة التنمية على المستوى الدولي.

لهذا فالتنمية هي عملية انتقال جذري في الهيكل الاقتصادي، فهي تهدف إلـــى رفـــع مستوى معيشة الأفراد من خلال زيادة الدخل الوطني الذي لا يتم إلا بالزيادة الإنتاجية.

لهذا اعتمدنا في هذا الفصل على الموضوعات الآتية:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

إن مصطلح التنمية يعني أشياء مختلفة ، ولهذا من الضروري أن يكون لدينا تعريف بالرغم من اختلاف الاقتصاديين والكتاب حول ذلك.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.

يمكن تعريف التنمية بأنها:

الفرع الأول: لغة.

التنمية الاقتصادية تعني النماء والزيادة والكثرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تعريفها في مصطلح العلماء: يظل مرتبطا دوما بالخلية العلمية والاستراتيجيات النظرية.

فمفهوم التنمية يرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فعلماء الاقتصاد مثلا نجدهم يعرفونها بأنها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي.

الفرع الثاني: اصطلاحا.

تعريف 01: تنمية الإنتاج القومي وتنمية الدخل القومي، مما يسوقنا إلى إلقاء بعض الضوء على طبيعة المشكلة الاقتصادية.[1]

تعريف 02: تعني بتحسين في مختلف نواحي الحياة الذي يؤدي إلى تحسين في مستوى البشر.[2]

تعريف 03: التنمية الاقتصادية هي تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، بهدف الوصول إلى الوضع الأفضل على كافة الأصعدة، والقضاء على التخلف بكل مؤشراته وأسبابه.[3]

---

[1] حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الشروق، ص: 31.

[2] سعد طه علام، دراسات في الاقتصاد والتنمية، دار طيبة، 2003، ص: 05.

[3] علي العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية، بيروت، 2005، ص: 03.

تعريف 04: إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني وهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة من الزمن.[1]

تعريف 05: عملية التنمية الاقتصادية هي زيادة المستمرة في متوسط دخل الفرد، وتكون نتيجة لتصحيح الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، ومن ثم تقدم أساليب الإنتاج المستخدمة.[2]

تعريف 06: زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي للمجتمع وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل.[3]

تعريف 07: التنمية هي تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما.[4]

تعريف 08: العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[5]

---

[1] منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر، الأردن، 2012، ص :82.

[2] عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة، لبنان، ص: 103.

[3] خلابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014، ص: 296.

[4] رمزي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، إسكندرية، ص :109.

[5] محمد عبد العزيز العجمية، عبد الرحمان يسري، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، دار الجامعة، إسكندرية، مصر، 1999، ص: 52.

و منه تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية تتضمن تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية، و استئصال جذور الفقر من المجتمع.

المطلب الثاني: تعريف النمو الاقتصادي.

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، وبالتعميق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على ما يلي:

أ.أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يترتب عليها زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل النمو السكاني، ووفقا لذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي–معدل النمو السكاني.

ب.إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي–معدل التضخم. [1]

ج.أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي تكون على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، ولا شكل أن الحروب والتقلبات الطبيعية

قد يكون لها أكبر الأثر على معدلات النمو، ولتوضيح ذلك نسوق على سبيل المثال الآثار التي تولدت عبر الحرب الكورية (1950–1952)، فقد ترتب على قيام تلك الحرب ارتفاع كبير في أسعار المنتجات الزراعية والمعدنية نتيجة لإقبال الدول المختلفة على شرائها وتخزينها خوفا من تحول الحرب الكورية إلى حرب عالمية ثالثة.

وبذلك فإن النمو الاقتصادي يعني:

[1] محمد عبد العزيز عجمية وأخرون ، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، إسكندرية، ص ص :73–77.

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية وليست نقدية.
- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

هذا ويتعين الإشارة في نهاية هذا التحليل إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل في المتوسط، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها، ولا يهتم بنوعية تلك بنوعية تلك السلع والخدمات من ناحية، أو بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع من ناحية أخرى، إضافة إلى أن النمو الاقتصادي يتحقق تلقائيا دون تدخل السلطات الحكومية.

المطلب الثالث: تعريف التنمية في الفكر الإسلامي.

لا يوجد تعريف موحد على التنمية الاقتصادية في الإسلام، وذلك لكثرة التعاريف وتنوعها وتباين عباراتها ومدلولاتها، فاجتهدنا في إيجاد تعريف جامع يعد بمثابة خلاصة تعاريف لجملة من مفكرين مسلمين أضفنا عليه التصور الشخصي للقضية فجاء التعريف التالي "التنمية عملية تغيير شاملة وهادفة، تحركها وتديرها آليات منضبطة تنسق بين خطواتها وترسم مراحلها وتنظم مؤسساتها وتوجه سيرها، تنبثق هذه العملية من الوعي المجمع بضرورتها، وتبني قضيتها، وتفاعله مع متطلباتها، ترمي في مجملها إلى الخروج بهذا المجتمع من دوائر التخلف إلى الرفاء المادي والتوازن الاجتماعي والاستقرار النفسي، دون استحقاقات محددة، وتواريخ معينة لجني ثمارها، فهي عملية طويلة المدى حضارية الأبعاد، المطلوب فيها العمل على إنجاحها بعزيمة وإرادة تتجاوزان الجني المباشر للثمار، وهذا لن يأتي إلا بفهم عميق لمقاصدها ومتطلباتها المادية والمعنوية، فهي ضرورية لبقاء، الأمم واستقلالهم ورقيهم في سلم الحضارة تدرك هذه الضرورة إما بالمصلحة المادية أو المنطلق المادي، أو بقاعدة عقائدية موجودة مسبقا" هذا التعريف أولي

للتنمية يحتاج إلى تفكيك فقراته وتحليل عباراته للوقوف على مفهوم التنميـــة ، إن التأمـــل والمدقق لهذا التعريف تتضح له جملة أمور نوجزها فيما يلي:

- كونها عملية تغيير شاملة وهادفة.
- تقتضي التدخل الإداري، وتدخل الدولة المرن لإدارتها[1].
- يجب أن تنبثق من وعي المجتمع بالمرحلة الحرجة ثلاثي الأبعاد إذ يجـــب أن يطـــول وعي المجتمع بالمرحلة والوضعية الحرجة التي يعيشها الأمن الإسلامي، ووعي المجتمع بالحكم الشرعي والطرفي للمشاركة أو عدمها في عملية التنمية، ووعي المجتمع بالنتـــائج المتوقعة والآثار المترتبة عن إنجاز هذه العملية.
- طويلة المدى قد تدرك ثمارها (استقرار النمو، لرفاه المادي والمعنـــوي، والاســـتقلال بكافة أشكاله) في حياة المجتمع المتبني لقضيتها أو في أجيال بعده.
- نحتاج إلى توفير شروط تقنية، وبالتالي فيه تحتاج إلى إطارات مدربـــة ومتخصصـــة ومحفزة للقيام بإجراءاتها والتنظير لقضاياها وضبط سياساتها.

المطلب الرابع: الفرق بين النمو والتنمية.

يختلف مفهوم التنمية عن النمو في الفكر الاقتصادي لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما فالتنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي، وهي تحظى بأهمية بالغة في النشاط الاقتصادي وفي جميع أنحاء العالم، وبالأخص النامية.

والنمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج القومي الصافي بينما تتضمن التنمية إضافة إلى ذلك تغيرات أساسية في النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

فالتنمية تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وإن النمو الاقتصادي ينبغي أن يكون أعلى من معدل الزيادة السكانية، فإذا ازداد الدخل القومي الحقيقي مثلا 8%

[1] محمد فرحي، سلسلة التنمية الاقتصادية في الإسلام، الإطار والمقومات، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص :17.

وكان معدل السكان 3% فإن نصيب الفرد من الدخل القومي سـيزداد بمعـدل 5% سنويا. [1]

ومن الممكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية فالنمو الاقتصادي قـد ينحصر في قطاع محدود ومنعزل عن بقية الاقتصاد ككل.

إن التنمية الاقتصادية الحقيقية تتمثل في انتقال الفعلي من هيكـل اقتصـادي ذو إنتاجيـة منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة.

وخلاصة القول أن مفهوم التنمية الاقتصادية يمثل للبلدان النامية طريقا للخروج من دائرة التخلف وللوصول إلى النمو الذاتي في المستقبل

[1] حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، ط1، 1993، ص :54-55.

المبحث الثاني: أساسيات التنمية الاقتصادية.

كل دولة لديها أهداف تريد تحقيقها وفق معايير مختلفة و ذلك وفق مجموعة من المصادر فمنها الداخلية كالمدخرات و أخرى خارجية كالمساعدات الدولية و في ظل وجود عقبات التي تواجهها.

المطلب الأول: أهداف التنمية الاقتصادية.

تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها, و ليس هناك من شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى ويعود دلك إلى ظروف الدولة و أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية, ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية, يمكن حصر أهم هذه الأهداف الأساسية في :

1.زيادة الدخل الحقيقي:

فالدول النامية تعطي أولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر في هذه الدول إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب شيئا فشيئا على جميع المشكلات وان الدخل القومي تحكمه بعض العوامل كمعدل زيادة السكان والإمكانيات المادية والتكنولوجية ولكنها مرتبطة أيضا بإمكانات الدولة المادية والفنية فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال وكفاءات بشرية، كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي ولا ننسى بأن السكان أنفسهم مصدر كبير لزيادة الإنتاج إذا وظفوا بالشكل الصحيح[1].

[1] وليد لجيوشي، أسس التنمية الاقتصادية، دار جليس، عمان، 2008،ص ص :4-5.

2.رفع مستوى المعيشة

تسعى الدول النامية في خططها الإنمائية إلى تحقيق مستوى أفضل لمعيشة الفرد من مأكل وملبس ومسكن ففي معظم دول العالم الثالث هناك فئة معينة من السكان تستحوذ على نسبة كبيرة من الموارد المالية مما يدل أن الدخل غير موزع توزيعا عادلا بين فئات السكان علما أن هناك ارتباطا وثيقا.

ومن هنا نجد أن التنمية في جوهرها زيادة الدخل القومي وانعكاس هذه الزيادة على الدخل الفردي مما يمكن من ارتفاع مستوى معيشة المواطن وتوزيع مكاسب التنمية بشكل عادل وتصميم الخدمات والمرافق العامة بين زيادة السكان وبين الدخل كلما انخفض متوسط نصيب الفرد، وبالتالي أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة ويقاس مستوى المعيشة بمؤشرات كثيرة مما يستهلكه الفرد من سلع وخدمات وبإشباع الحاجات الثقافية والحضارية أيضا.

3.تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة، نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات وهذا التفاوت يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار جسيمة، حيث يعمل على جعله بين حالة الغنى المفرط أو حالة من الفقر المدقع وإحداث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر ذلك الجزء المعطل من رأس مال المجتمع وبالتالي فإن تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى، والقول بغير هذا يؤدي إلى

تعقيد مركز المجتمع، وإطالة المدة التي يمكن أن يتخلص فيها مما تعانيــه مــن مشــاكل اجتماعية خطيرة[1].

4.تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

وثمة أهداف أخرى أساسية للتنمية الاقتصادية في تلك البلاد المختلفة تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني وتغيير طابعه التقليدي، ففي هذه الــبلاد تغلــب الزراعة على البنيان الاقتصادي، فهي مجال الإنتاج و مصدر العيش للغالبية العظمى من السكان، كما وأنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصــدر مــن مصــادر الدخل القومي.

وسيطرت الزراعة على اقتصاديات هذه البلاد بهذا الشكل يجعلها تتعرض لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة، نتيجة للتقلبات في الإنتاج والأســعار، فــإذا حــدث وجــاء المحصول الزراعي وفيرا أو ارتفعت أسعاره في الأسواق العالمية، كان معنى ذلك حدوث موجة من الانتعاش والرواج، أما إذا حدث وجاء المحصول قليلا نتيجة لنقص فــي ميــاه الري أو لإصابته بآفة من الآفات، أو حتى تدهورت أسعاره في الأسواق العالميــة كــان معنى ذلك انتشار الكساد والبطالة في هذه البلاد ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية لابــد وأن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد الوطني ، وإفساح المجال للصــناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الأخرى، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التــي تصيبه ، وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي الوطني نتيجة لسيطرة الزراعة عليها أو على الأقل تضمن التخفيف من حدوثها فهي تهدف بصفة عامة إلى تنويع الاقتصاد لضمان استقراره. [2]

---

[1] كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص:73.

[2] كامل بكري، المرجع السابق، ص ص:74–75.

المطلب الثاني: معايير التنمية الاقتصادية.

هناك العديد من المعايير لقياس التنمية الاقتصادية، و ذلك بواسطة ثلاث معايير هي:

أولا: معايير الدخل:

تعتبر معايير الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي ولا بد من التنبيه إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية أثناء الدراسة ونظرا لصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج القومي، واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل.

وكذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية، واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقية من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم تلك المؤشرات.

1.معيار الدخل القومي الكلي:

يقترح الأستاذ ميد Meade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل القومي الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل.

2.معيار الدخل القومي الكلي المتوقع: [1]

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدولة موارد كامنة تتوافر لها إمكانيات المختلفة تأخذ بالاعتبار عن قياس حجم الدخل.

3.معيار متوسط الدخل:

يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أكثر المعايير استخداما وأكثرها صدقا قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم.

ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام معدل النمو البسيط، ويمكن الحصول عليه عن طريق المعادلة الآتية:

[1] محمد عبد العزيز العجمية، إيمان عطية ناصف وآخرون، المرجع السابق،ص ص:97-98.

الدخل الحقيقي في الفترة الحالية – الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

معدل النمو= ———————————————— X 100

الدخل الحقيقي في الفترة السابقة

معادلة سنجر Singer الاقتصادي:

وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود و دومار– وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

أ. الإدخار الصافي Net saving

ب. إنتاجية رأس المال Productivity of capital

ج. معادل نمو السكان Population growth

D= SP –R

حيث أن D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، S هي معدل الادخار الصافي، P هي إنتاجية رأس المال، R هي معدل نمو السكان السنوي.

ومنه فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد:

(معدل الادخار الصافي x إنتاجية الاستثمارات الجديد) – معدل نمو السكان.[1]

ثانيا: المعايير الاجتماعية.

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من مؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية، والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية، ولا شك أن الدول النامية

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف وآخرون، المرجع السابق، ص ص: 100–101.

تعاني من نقص ملموس في الخدمات الصحية وعدم كفاية المؤسسات التعليمية ونقص الغذاء وسوف نتناول أهم المؤشرات في هذه الجوانب كمايلي:

1-المعايير الصحية:

هناك عدة معايير تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي ومنه:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف.

- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد وكلما زاد دل ذلك على درجة التقدم الاقتصادي والعكس صحيح[1]

- كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى تعبر عن مدى جودة خدمات الصحية المقدمة للأفراد من أهمها: عدد أفراد لكل طبيب، عدد أفراد لكل سرير مستشفيات وهكذا

2.معايير تعليمية:

يؤدي التعليم إلى زيادة المعرفة إلى اكتساب مهارات جديدة وهذه الأمور تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من ناحية وإلى ترشيد الإنفاق من ناحية أخرى بمعنى أن التعليم إلى زيادة الدخل وزيادة الادخار و الاستثمار.

ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على مستوى التعليمي والثقافي:

1- نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.

2- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

3- نسبة المنفق على التعليم لجميع مراحل إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم في الدولة.

---

[1] سحر عبد الرؤوف، عبير شعبان عبده، قضايا المعاصرة في التنمية الاقتصادية، دار الناشر، 2013، ص: 91.

3.معايير التغذية:

تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها، فعلى الرغم من أن الإنتاج العالمي للغذاء قد ازداد، إلا أن معظم الزيادة مصدرها شمال أمريكا و أوروبا، أما الوضع في الدول النامية فإن زيادة إنتاج الغذاء فيما لم يلاحق زيادة في عدد سكانها.

وترتب على ذلك زيادة اعتماد الدول النامية على الإنتاج من دول شمال أمريكا وأوربا ولعلاج هذا الموضوع يتطلب الأمر زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وتطويره وتقديم المنح والمعونات[1].

ثالثا: المعايير الهيكلية:

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية التي كانت معظمها تحت سيطرتها السياسية والاقتصادية نحو إنتاج المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها الحصول عليها بأسعار ملائمة وحتى تبقى تلك الدول سوقا لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية، ولكن هذا الموضوع لمن يعد مقبولا بعد الحرب العالمية الثانية لعدة أسباب منها:

1- حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرير من التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المستعمرة.

2- تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري في غير صالح الدول النامية.

لذلك اتجهت معظم الدول النامية إلى أحداث تغيرات هيكلية في اقتصادها عن طريق الاهتمام بالتصنيع وذلك بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعه.

---

[1] سحر عبد الرؤوف ،نفس المرجع، ص ص:100-101.

أهم المؤشرات الناجمة عن التغيير في الهيكل الاقتصادي، والتي يمكن استخدامها كمقاييس للتقدم و النمو الاقتصادي في الدولة:

1- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.

2- الوزن النسبي للإنتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي.

3- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة[1].

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغييرات ايجابية في بنيانها الاقتصادي، هيكل الإنتاج، وبالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم والنمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح.

المطلب الثالث : مصادر التمويل التنمية الاقتصادية.

يعتبر التمويل العامل الأساسي في عملية التنمية و التي يشكل الاستثمار جوهرها ذلك لان مفتاح التنمية في البلدان المتخلفة اقتصاديا هو الاستثمار و إن ذلك يحتاج إلى وجود ادخارات حقيقية,أي عمال ,ومواد لإغراض الإنتاج.

التمويل يعتمد أساسا على المدخرات الوطنية وتساندها في ذلك المدخرات الأجنبية

الفرع الأول: مصادر التمويل المحلية.

إن المصدر الأساسي لهذا التمويل هو المدخرات الوطنية التي تأخذ شكلين أساسيين هما الادخار الاختياري والادخار الإجباري.

أولا: الادخار الاختياري.

هو ذلك الجزء من الدخل الفردي الذي يقرر الفرد بإرادته الحرة عدم اتفاقه طوعيا تحقيق لرغباتهم ويأخذ شكل حسابات في المصارف صناديق التوفير ويتمثل هذا النوع في المدخرات التي القطاع العائلي وقطاع الأعمال يضاف إليها القطاع الحكومي.

[1] سحر عبد الرؤوف ، نفس المرجع، ص ص:105-106.

1-مدخرات القطاع العائلي:

يتوقف حجم تلك المدخرات على مقدار الإنفاق الاستهلاكي لذلك القطاع فهو يمثل الفرق بين ما يحصل عليه ذلك القطاع من دخل وبين ما ينفقه على الاستهلاك، و يأخذ صورا عديدة كالأرصدة المصرفية وصناديق التوفير والاستثمار المباشر خصوصا في شراء العقارات أو الاستثمار مباشرة من قبل الفلاحين في توسيع مزارعهم وتطويرها وقد يتخذ الادخار العائلي صورة الادخار التعاقدي مثل عقود التأمين على الحياة.

2- مدخرات قطاع الأعمال: [1]

يتوقف حجم هذه المدخرات على حجم النشاط الذي يؤديه هذا القطاع في تكوين الناتج القومي، وهو في العادة يشتمل على القطاع منظم كالشركات والمؤسسات التي تأخذ المدخرات فيها شكل أرباح غير موزعة فيه تستخدم كاستثمارات جديدة في توسيع المشروعات القائمة أو في إقامة المشروعات المكملة، ويتوقف حجم هذه المدخرات على السياسات المالية المتبعة وكيفية توزيع الأرباح، والأساليب التسويقية، السياسة السعرية حجم التكاليف...إلخ، أما القطاع غير المنظم فيشمل على محلات التجزئة والورش والمعامل والمزارع الصغيرة والتي يصعب في العادة تقرير حجم مدخراتها.

3-المدخرات الحكومية:

وهي تمثل فائض الإيرادات المتحققة عندما يكون حجم الإيرادات العامة للدول أكبر من نفقاتها، وهذا يعني أن رفع مستوى الادخار الحكومي يتطلب زيادة حجم الإيرادات العامة الجارية إلى الحد الذي تسمح القدرة التحويلية للاقتصاد القومي وأن تخفيض بالوقت نفسه النفقات العامة الجارية بما لا يخل بمجريات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010، ص ص: 195-196.

ثانيا:الادخار الإجباري:

هو ذلك الجزء من الدخل الذي ينتزع بصورة إجبارية من قبل الأفراد والمشروعات ويعتبر هذا الشكل من الادخار ذا فاعلية من تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إمكانية التحكم في مقداره باستخدام وسائل السياسة المالية المناسبة، وتعتبر الضرائب بصورة المختلفة من أهم الوسائل علاوة على الأرباح غير الموزعة في المنشآت الإنتاجية أو في شراء مستندات حكومية بصورة جبرية من خلال سلطة القانون كما أن هذا الشكل من الادخار قد ينشأ عن التضخم.

1-الضرائب:

تعتبر الضريبة الوسيلة التي تستخدمها الحكومة المركزية في تمويل الخدمات الأساسية العامة، و تلجأ إليها الحكومات في العادة لأنها تعد أفضل الوسائل لتوفير المدخرات اللازمة لعمليات الاستثمار أو الإنفاق على متطلبات البيئة التحتية كما تتميز بسهولة فرضها وجبايتها ، كما أن تعتبر من أكثر الأدوات فاعلية في مقاومة التضخم والضرائب المقصودة هنا في البحث توجب تحصيلها لتمويل المشروعات الاستثمارية وليس لمواجهة النفقات العامة للدولة.

ويوجد نوعين من الضرائب:

أ- **الضرائب المباشرة:** هي التي تفرض على الدخول والثروات وهي تعتبر مصدرا محدودا نظرا لضآلة هذه الدخول[1].

ب- **الضرائب غير المباشرة:** وهي التي تفرض على الإنفاق والتداول وتأخذ شكل ضريبة تفرض على السلع الكمالية وفي أحيان أخرى تفرض على السلع والخدمات الضرورية، إن فرض الضريبة على السلع الكمالية لا يحقق حصيلة مهمة بسبب ارتفاع الطلب السعرية على تلك السلع مما يؤدي إلى تحول المستهلكين عنها في حالة

[1] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي ، المرجع السابق، ص :197.

ارتفاع أسعارها، لذا تلجأ الحكومة لفرض الضرائب على السلع الضرورية وذلك لكبر الكميات منها وضعف مرونة الطلب السعرية عليها.

2-القروض العامة:

وهي إحدى الوسائل المالية التي تستطيع الدولة من خلالها أن تجمع المدخرات التي لا يستطيع الضريبة جمعها وتلجأ الحكومات عادة إلى القروض لتمويل نفقات بعض الحالات مثل الحروب وظروف الطوارئ وبناء السدود والخزانات، ولتنشيط الحياة الاقتصادية من خلال توظيف القرض في بعض المشروعات الإنتاجية.

ثانيا: التدفقات المالية الخارجية.

يشير الواقع إلى أن مصادر التمويل المحلية في البلدان المتخلفة عاجزة عن توفير المدخرات اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية.

1- **النفقات المالية الخاصة:** هي عمليات تجارية يحركها معدل الربح وتأخذ مظهرين أساسيين وهما القروض والاستثمار الخاص.

2-**القروض الخاصة:** وتنشأ هذه القروض عن ثلاث حالات هي:

- ائتمان الصادرات وقروض ائتمانية تقدمها شركات أجنبية خاصة أو المصدرون لأغراض توريد السلع وخدمات للدولة المستوردة، ويشترط في هذا القروض أن يكون مضمونا من قبل الحكومة [1].

- الافتراض من المصارف التجارية وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل عالية الكلفة تتحدد أسعار الفائدة بضوء الأسعار السائدة في الأسواق المالية الدولية، وتلجأ إليها الدول المستوردة لرأس المال لأغراض تمويل عجز مؤقت في موارد النقد الأجنبي.

- الاكتتاب في السندات تلجأ الدول الراغبة في الاقتراض من الخارج على طرح سنداتها للاكتتاب العام في أسواق رأس المال للدول المتقدمة.

[1] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، نفس المرجع، ص: 198.

3-الاستثمار الأجنبي الخاص:

وينقسم إلى استثمار مباشر في المشروعات التي تملكها الأجانب ملكية كاملة أو جزئية، واستثمار غير مباشر بصورة في المحفظة الأوراق المالية، وعلى الرغم من أهمية هذه الاستثمارات للتنمية فإنها مازالت تحتل درجة الدنيا بين مصادر التمويل الدولية وذلك لأسباب متعددة أهمها: تجربة تأميم الممتلكات الأجنبية في البلدان النامية مما أعاق حركة رأس المال من التدفق نحو هذه البلدان، كما دلت التجربة على صعوبة جذب رأس المال الأجنبي لإنشاء صناعات تنتج للسوق المحلية وعلى أساس أن الأرباح المتوقعة منها لا تكون معزية مع صغر السوق الوطنية وضعف القدرة الشرائية لمواطنيها[1].

ولتبسيط مصادر التمويل الخارجية، تم عرض هذه المصادر بالمخطط التالي

الشكل رقم (1-1):

مصادر التمويل الخارجية

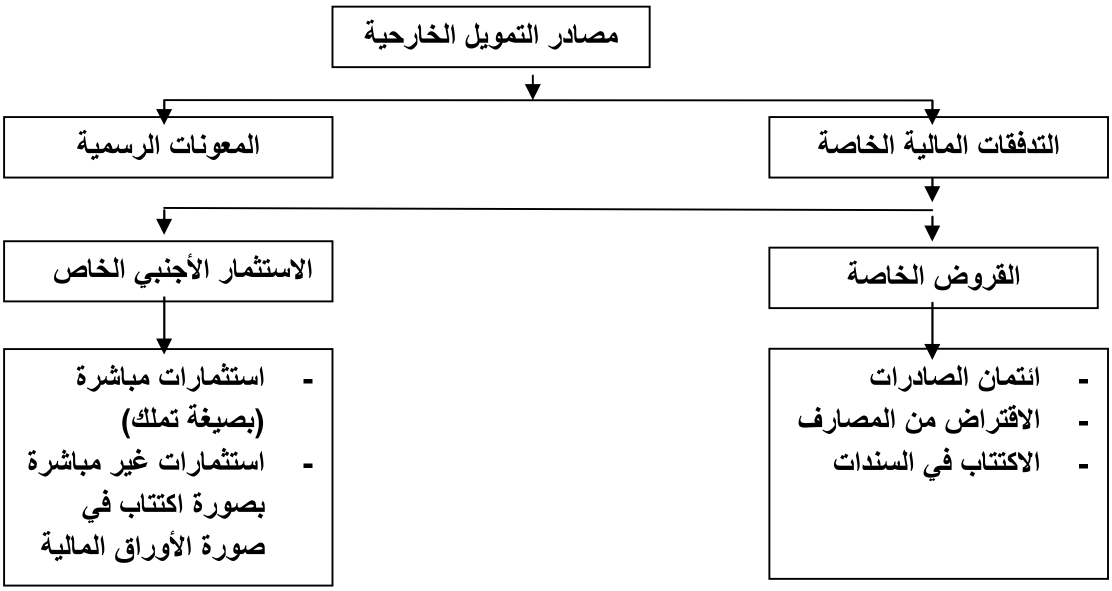

المصدر: أحمد عارف عساف، مرجع سابق، ص: 200.

[1] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، المرجع السابق، ص: 200.

ثانيا:المعونات الائتمانية الرسمية:

وتعرف كل تدفق لرأس المال نحو الدول المتخلفة لا تحركه دوافع الربح من قبل الدول المانحة للمعونة، وتتمثل في المنح والقروض طويلة الأجل باستثناء المعونات العسكرية.

1_ المنح: وهي التي تسلم دون مقابل أي أقساط ولا أسعار فائدة.

2-القروض: تفرض أعباء كبيرة على ميزانية الدولة، لكن إدخال القروض في عداد المعونة الاقتصادية ويعود إلى شروطها المسيرة من حيث طول فترة السداد وانخفاض سعر الفائدة.

ثالثا- مصادر المعونات الخاصة: [1]

1: المصادر الثنائية:

حيث تقوم العديد من الدول الصناعية بتقديم معونات إنمائية للدول النامية كما تقوم بلدان منظمة الأوبيك بالعمل نفسه مع عدد من البلدان الفقيرة.

2: التنظيمات الدولية والتي من أهمها:

أ.البنك الدولي للإنشاء والتعمير: وهو أول وكالة دولية تقدم المعونات الاقتصادية من أجل التنمية.

ب.مؤسسة التمويل الدولية: والتي هدف إلى تشجيع المشروعات الإنتاجية الخاصة بطريقة مباشرة دون حاجة إلى ضمان الحكومة.

ج.هيئة التنمية الدولية: غرضها منح القروض مسيرة.

د.البرنامج الموسع للمعونة الفنية: وهي متكونة من عددا من الوكالات الدولية المتخصصة لمعالجة مظاهر مختلفة من النشاط الاقتصادي والاجتماعي ومن أهمها: منظمة العمل الدولية، منظمة الأغذية والزراعة...إلخ.

[1] أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، المرجع السابق، ص: 202.

المطلب الرابع: معوقات التنمية الاقتصادية

هناك العديد من العقبات تواجه التنمية الاقتصادية، وهي تقسم إلى مجموعات وتتمثل في :

الفرع الأول :عقبات اقتصادية.

و تتمثل في مايلي:

1.الحلقة المفرغة:

صاحب الفكرة هو الاقتصادي (Nurkse) الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا، إن أصل الفكرة يعود إلى حقيقة أن إنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك

بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي ولكسر الحلقة المفرغة يتعين على البلدان النامية، أن تكشف وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الادخارات من الفقراء وأن تجد الموارد من خارج بلدانها[1].

2.محدودية السوق:

إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مظهر رئيسي في التنمية الاقتصادية إذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكن لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فإن حجم السوق يجب أن يكون كافيا لتستوعب الحجم الكبير من الإنتاج، وبالتالي فإن محدودية حجم السوق في العديد من الدول النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية.

[1] كبداني سيدي أحمد ،أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة الدول العربية :دراسة تحليلية قياسية ، مذكرة دكتوراه، كليية علوم اقتصادية ،جامعة تلمسان ،2013،ص:35.

3.الازدواجية الاقتصادية:

إن مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي نجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنمية، وإن مثل هذه الظاهرة تترك آثارها على نمط ووتيرة التنمية، وهناك تفسيرات مختلفة للازدواجية، ولكنه بشكل عام فإنها تشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك المفروقات في درجة التطور فيما بينها.

4.قيد الصرف الأجنبي:

يؤكد العديد من الاقتصاديين من أمثال (Mynt) و(R.Prebisch) وغيرهم بأن قوى توازنية معينة كانت تعمل في الاقتصاد الدولي والتي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي يعود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي وحتى

عند انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية ازدادت تجارتها بشكل كبير جدا، إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية بقية أوجه الاقتصاديات النامية.

الفرع الثاني:العقبات الاجتماعية.

1.التنظيم:

إن مفهوم التنظيم طوره الاقتصادي الألماني (Schumpeter) والمنظم هو الشخص الذي يستخدم الاكتشافات الفنية أو الطريقة أو الطريقة الجديدة للإدارة ويطبقها بشكل عملي في مصنعه وعمله.

والبلدان النامية بطبيعة الحال تفتقر إلى المنظم (الريادي)، وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين، مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى رأس المال وتخلف التكنولوجي وغياب الملكية الفردية و نقص المهارات وعدم توفير المواد

الخام بالكمية والنوعية المطلوبة ولهذه الأسباب فإن البلدان النامية تفتقر للمنظمين الـــرواد الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية لديها.

2.دوافع التنمية:

إن توفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية لأنها هي التي تـــدفع الإنســـان للعمل والجد للوصول إلى تحقيق التنمية، ولهذا فإن أهمية توفر الدوافع أمر حاســـم فـــي عملية التنمية الاقتصادية لدى البلدان النامية، وتجدر الإشارة إلى أن سبب بـــروز العـــدد الكبير نسبيا من المنظمات لدى الأقليات في المجتمعات هو وجود الدوافع القويـــة لـــديهم لتحقيق شيء ما من أجل التميز.

الفرع الثالث: عقبات الحكومة في طريق التنمية:

عندما بدأت التنمية الاقتصادية في انجلترا في القرن الثامن عشر، لم تقدم الحكومـــة إلا مساعدة محدودة، ولكنه منذ ذلك الوقت فإن دور الحكومة في التنمية قد ازداد تدريجيا إلى حد أصبح من غير الممكن أن تتحقق التنمية بدون الدعم النشط من الحكومة.

1.الاستقرار السياسي:

ينبغي على الحكومة توفير البيئة المستقرة للمنشآت لأنه إذا لم يكن هنـــاك اســـتقرار فسوف يضعف الاستثمار المحلي وتوجه الثروات الشخصية إلى الخارج[1].

2.الاستقلال السياسي:

إن الاستقلال السياسي للبلد يمكن في رسم السياسات الاقتصادية الملائمة لمصـــلحة البلد ففي خلاف ذلك فإن رسم السياسات الاقتصادية يكون لغير صالح البلد بالتالي يكـــون انعدام الاستقلال عقبة في طريق التنمية.

[1] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص ص: 155-157.

3.الدعم الحكومي للتنمية:

إن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعداد ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات المطلوبة للتنمية، وإن عدم قدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية.

الفرع الرابع: عوائق الدولية في طريق التنمية.

يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للتنمية يتمثل في العوامل الخارجية أكثر من العوامل الداخلية، ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية الاقتصادية لدى البلدان النامية الفقير من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية، ومن مكاسب التجارة وتصدير منتجاتها الفائضة إلى البلدان الغنية، وكذلك استفادة البلدان النامية من تجارب البلدان المتقدمة وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا وفي الإدارة والتخطيط إلا أن البعض يقول أن مثل هذه الاستفادة لم تتحقق لأن البلدان المتقدمة تخلق العقبات أمام التنمية وتطور البلدان النامية.[1]

[1] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص :159.

المبحث الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية.

رأينا مما سبق أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى، وهذا يعتمد على أمور عدة أهمها زيادة الاستثمار لذا يتعين على القائمين اختيار أنسب النظريات التي تساعد على تحقيق الأهداف.

المطلب الأول: نظرية الدفعة القوية. [1]

إن صاحب هذه النظرية هو (Rosentun Rodan) الذي يؤكد على القيود المفروضة على التنمية في البلدان المتخلفة ويقصد بالدفعة القوية توجيه حد أدنى من الموارد لبدء عملية التنمية وذلك لضمان استمرارها لأن عملية التنمية تواجه عقبات لذا لا يمكن لوسائل هزيلة مواجهة هذه العقبات.

وينطلق (Rodan) في تبريره للدفعة القوية من فرضية أساسية مفادها أن التصنيع هو سيل التنمية في البلدان المتخلفة، ومجال لاستيعاب فائض العمالة المتعطلة جزئيا أو كليا في القطاع الزراعي على أن تبدأ عملية التصنيع بشكل دفعة قوية من خلال توظيف حجم ضخم من الاستثمارات في بناء مرافق رأس المال الاجتماعي من طرق ومواصلات ووسائل نقل وقوى محركة وتدريب القوى العاملة، وهذه مشروعات ضخمة غير قابلة للتجزئة من شأنها أن تخلق وفورات اقتصادية خارجية تتمثل في توفير خدمات إنتاجية بتكلفة منخفضة ضرورية لقيام مشروعات صناعية ما كانت تنشأ دون توفر هذه الخدمات. وإضافة إلى ذلك يتعين أيضا توجيه حجم من الاستثمارات في إنشاء جبهة عريضة من صناعات تتكامل مشروعاتها لتحقيق الشابك الأفقي والرأسي الأمر الذي يساعد على تخفيض تكاليف الإنتاج. [2]

ويبرر (Rodan) تبني الدفعة القوية بتحقيق الوفورات الخارجية، الناجمة عن برنامج الاستثمار الضخم ي كل من مشروعات البنية التحتية ومشروعات رأس المال

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وآخرون، المرجع السابق، ص :164.

[2] مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية ،مرجع سابق، ص ص:88-89.

الإنتاجي المباشر، إن مثل هذه الوفرات تنتج عن ظاهرة عدم التجزئـــة والتـــي تعنـــي أن رأس المال غير قابل للتجزئة وبالتالي فإن الإنتاج ذي الحجم الكبير من شأنه أن يســـتغل ويستثمر رأس المال بشكل أكثر كفاءة من الإنتاج ذي حجم الصغير ويفرق (Rodan) بين ثلاثة أنواع من عدم التجزئة والتي ينجم عنها وفورات خارجية:

1.عدم التجزئة في دالة الإنتاج: [1]

ويمثل عدم التجزئة في المستلزمات والإنتاج أو العمليات التصنيعية والتي تقود إلـــى زيادة العوائد، وأهم مثال لعدم التجزئة هو رأس المال الاجتماعي وذلك لضـــخامة حجـــم المشروعات فضلا عن حاجتها الضخمة من رأس المال مثل شبكات الطرقـــات والميـــاه والاتصالات، هذا الإضافة إلى أنه يفضل إقامة مثل هذه المشروعات في نفـــس الوقـــت حتى تكون التكلفة أقل كما أن مثل هذه المشروعات يتطلب قدرا كبيرا من رأس المال[2]

2.عدم التجزئة في الطلب:

إن ظاهرة عدم التجزئة في الطلب المكمل يتطلب إقامة الصناعات المعتمـــدة علـــى بعضها ي البلدان المتخلفة مما يساعد على تأمين الطلب لكل هذه الصناعات إعتمادا على بعضها البعض.

3.عدم التجزئة في جانب العرض للمدخرات:

إن حجم الكبير من الاستثمارات يتطلب قدرا كبيرا من المدخرات، وهذا مـــا قـــد لا يتوفر لدى هذه البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض ويمكن التغلب على هذه المشكلة فـــي حالة كون الميل الحدي للادخار أعلى من الميل المتوسط للادخار.

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وآخرون، المرجع السابق، ص: 167.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وآخرون، المرجع السابق، ص: 164.

نقد نظرية الدفعة القوية: [1]

من الطبيعي أن يكون لكل نظرية مؤيدون ومعارضون ومن جملة الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يأتي:

1- تتطلب الدفعة القوية رؤوس أموال ضخمة لإقامة القاعدة الصناعية الضرورية، وهي مشكلة بالنسبة للبلدان النامية التي لا تتوفر بها مثل هذه الموارد.

2- كما تحتاج الدفعة القوية إلى كوادر كثيرة ومتنوعة، اقتصادية وإدارية ومحاسبية وهندسية والتي لا تتوفر في مثل هذه البلدان المتخلفة.

3- أن تطبيق هذه النظرية يزيد من مستوى الطلب على العديد م السلع والمواد ومستلزمات الإنتاج الأمر الذي يولد ضغوطا تضخمية في الاقتصاد.

4- تأكيد النظرية على مشكلة ضيق السوق لكن تأكيدها على الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية للسوق المحلي لا يمكن أن يحل مشكلة ضيق السوق.

ولهذه الأسباب فإن المنتقدين يعتقدون بأن الشواهد تعتبر غير كافية لإثبات أن الدفعة القوية للاستثمارات هي عامل ضروري ومناسب للتنمية الاقتصادية ي البلدان المتخلفة اقتصاديا.

المطلب الثاني: نظرية النمو المتوازن.

قد صاغ الأستاذ نيركسه جوهر فكرة الدفعة القوية، والتي قدمها فيما بعد رودان في صيغة حديثة أخذت تسمية نظرية أو استراتيجية النمو المتوازن. [2]

ويركز نيركسه على مشكلة الحلقة المفرغة للفقر والناجمة عن تدني مستوى الدخل وبالتالي ضيق حجم السوق، مؤكدا أن كسر الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع السوق الذي يتحقق من خلال جبهة عريضة من الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية وتطوير جميع القطاعات في آن أحد بحيث تنمو جميع القطاعات في نفس الوقت مع التأكيد على

[1] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص: 90.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف وآخرون، المرجع السابق، ص: 174.

تحقيق التوازن بين القطاع الزراعي حتى لا يمثل تخلف الزراعة عقبة أمام تقدم الصناعة فإن هذه النظرية تعتمد برنامجا ضخما من الاستثمارات التي توجه نحو إنتاج السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير، على الأقل في المراحل الأولى، وذلك لضعف المنافسة في السوق المحلية.

إن نظرية النمو المتوازن يتطلب تحقيق التوازن بين مختلف الصناعات الاستهلاكية، وبينها وبين الصناعات الرأسمالية، وكذلك التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي وفي نهايته تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب.

وذلك لأن جهة العرض تعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها البعض مما يساعد على زيادة عرض السلع، أما من جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان.

تؤكد النظرية على الحجم الكبير من الاستثمارات لكي يتم تجاوز مشكلة عدم القابلية للتجزئة في جانب العرض وفي جانب الطلب والناجمة عن ظاهرة ما يعرف (Lumprunes of capital) كما تقود هذه الجبهة العريضة من الاستثمارات إلى تكمل أفقي وعمودي للصناعات وتقسيم أفضل للعمل، ومصدر موحد للمواد الخام، ومهارة فنية وتوسيع لحجم السوق واستغلال أفضل للبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية التوازن بين القطاع المحلي والقطاع الخارجي تكمن في حقيقة أن عوائد الصادرات هي مصدر مهم لتمويل التنمية،فالاستيراد يزداد مع زيادة الإنتاج، كما أن التشغيل بتوسع، ولمواجهة متطلبات الاستيراد المتنامية ولتمكين الصادرات من أن تمول التنمية فإن البلد لا يمكن أن يوسع من تجارته الداخلية على حساب تجارته الخارجية.

ولا بد من الإشارة إلى أنه لم يقصد بالنمو المتوازن أن تنمو كافة الصناعات بمعدل واحد، بل بمعدلات مختلفة يتحدد في ضوء مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة بحيث يتساوى جانب العرض مع جانب العرض.

الانتقادات الموجهة للنظرية:

وجهت العديد من الانتقادات إلى هذه النظرية، كما وجهت إلى النظريات الأخرى من قبل البعض وفي مقدمتهم ألبرت هيرشمان، وسينجر و Kurhara وغيرهم ومن أم الانتقادات ما يأتي:

1- أن إقامة الصناعات جميعها في آن واحد قد يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يجعلها غير مربحة للتشغيل في غياب العدد الكافي من المعدات الرأسمالية.

2- تفترض النظرية سيادة ظاهرة زيادة العوائد وأن مثل هذه الفرضية غير صحيحة إذا تم تنفيذ حجم كبير من الاستثمارات في آن واحد وفي مجالات مرتبطة ببعضها، حيث أن ظهور الاختناقات في المواد الخام والأسعار وشح عوامل الإنتاج نفوذ إلى ظاهرة تناقص العوائد.

3- يرى الاقتصادي (H.Hurshman) وهو من مؤيدي النظرية التنمية غير المتوازنة بأن تنفيذ نظرية النمو المتوازن سوف ينتهي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل وحديث على قيمة اقتصاد تقليدي وأكد لا يرتبط أحدهما بالآخر، وأن التنمية هنا تكون عبارة عن إحياء لظاهرة الازدواجية الاقتصادية.

4- يعتبرها البعض غير واقعية لأنها تفترض توفر مواد ضخمة لتنفيذ برامجها وهنا غير متوفر في البلدان المتخلفة.

5- انتقادها البعض بأنها تؤدي إلى عزل البلدان النامية عن الاقتصاد الدولي لتركيزها على التنمية من أجل السوق المحلي[1].

المطلب الثالث: نظرية النمو المتوازن.

ارتبطت استراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي هيرشمان، وقد سبقه في ذلك بيرو الذي صاغ هذه الفكرة تحت ما يسمى بنقاط أو مراكز النمو، وروسو في نظريته عن

[1] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص ص: 155-157.

مراحل النمو بتركيزه على الأنشطة التي تلزم لتحول المجتمع من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للانطلاق وقد انطلق هيرشمان من انتقاء سنجر لإستراتيجية النمو المتوازن على أساس عدم واقعيتها، نظرا لاحتياجاتها من رأس المال والمواد الأخرى الضخمة التي تفوق قدرات الدول النامية، ولذا فقد دعا إلى تبني البلاد المتخلفة لإستراتيجية النمو غير المتوازن، ويؤكد بأن الخطة التي تطبق عدم التوازن المقصود والمخطط هي أفضل طريقة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية.

ومن إسهامات هيرشمان مايلي :

- يرى هيرشمان أن النمو غير المتوازن هو أفضل طريقة للنمو في الدول النامية.
- دعا هيرشمان إلى استراتيجية النمو غير المتوازن لكونها أكثر واقعية وتتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار.
- أيد هيرشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الاتفاق الاستثماري ومحبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى لأن الاستثمار في صناعة في فترة ما سوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بسبب الاستثمارات.
- أيد هيرشمان ضرورة الاستثمار في مشروعات رأس المال الاجتماعي لأنها سوق تشجع وتحفز الاستثمارات الخاصة على زيادة الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر نظرا للكثير من الوفرات الخارجية التي تتبعها، حيث أن هذا النوع من المشروعات يقدم إعانة مالية غير مباشرة للقطاعات الأخرى نتيجة لتخفيض تكاليف الإنتاج بها[1].
- تتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار استراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الرائدة من صناعات أو مشروعات ويوضح هيرشمان أن معالجة هذه المشكلةعلى مستويين:

[1] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص ص: 155-157.

المستوى الأول: الفاصلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع الاستثمار الإنتاجي المباشر.

المستوى الثاني: المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر وقد أيد كل من (Sunger) و (Kindleberger) و (Streeten) نظرية النمو غير المتوازن التي طورها هيرشمان، والذي يؤكد بأن التنمية يمكن أن يحدث من خلال عدم التوازن في الاقتصاد.

الانتقادات الموجهة لنظرية النمو غير المتوازن:

يعتبر البعض أن هذه النظرية واقعية وتأخذ كل أوجه عملية التخطيط التنموي في الاعتبار ومع ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات.

1- من بين أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية هي الافتراض بأن هذه النظرية تجري بصفة أساسية من خلال مبدأ الفردية والتي تتخذ من احتلال التوازن محركا النمو، ومعنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل، والذي يعتبره البعض مهما في ضوء محدودية الموارد.

2- أنها تهمل المقاومة التي تنشأ في الاقتضاء من جراء عدم التوازن، وترتكز فقط على المحفزات للتوسع والتنمية.

3- أنها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن، حيث تكمن المشكلة في تحديد أولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة[1].

4- إ خلق عدم التوازنات في الاقتصاد من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية وفي ضوء الشح في الموارد قد يعود إلى الضغوط التضخمية ومشكلات مبدأ المدفوعات في البلدان النامية.

5- أن هذه النظرية تفترض وجود مرونة غالبة في عرض الموارد، وهذا غير واقعي.

---

[1] مدحت القريشي، المرجع السابق، ص ص: 155-157.

6- وبخصوص تركيز النظرية على الاختلال في التوازن يتساءل (Streten) بأن المشكلة ليست في ايجاد الاختلال وإنما في الحجم الأمثل للاختلال؟ وأين يتم؟ وما هو مقداره؟

والخلاصة أنه ليس من السهل تقييم النمو المتوازن والنمو غير المتوازن.

المطلب الرابع: نظرية الحاجات الأساسية.

انتقد عديد من الاقتصاديين التركيز الشديد على دور رأس المال بوجه عام ورأس المال المادي بوجه خاص في دفع عجلة التنمية ونشير فيما يلي لآراء بعض الاقتصاديين في هذا الصدد:

- يشير هاليرونز إلى أنه يترتب على التركيز الشديد لأهمية التكوين الرأسمالي إهمال عوامل التغيير الاجتماعية والسياسية البالغة الأهمية في عملية التنمية.

- يضيف كيرلكروس إلى أن الدراسات الإحصائية قدرت أن إسهام التراكم الرأسمالي لا يزيد عن 25% من معدلات النمو التي تحققت، وأما الثلاثة أرباع الباقية

- فترد إلى عوامل أخرى منها الكفاءات التعليمية والتنظيمية والإدارية والقاعدة من الابتكارات والأساليب الإنتاجية التي لا تتطلب إلا القليل من الاستثمارات.

- تشير الدراسة التي قام بها دبنسون عن مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة (1919-1957) إلى أن 15% فقط من الزيادة التي تحققت في الدخل القومي ترجع إلى زيادة في حجم رأس المال المادي، على حين نجد أن تحسن نوعية العمل وعدد ساعات العمل والتقدم الفني والتنظيمي مسؤولية عن بقية الزيادة.[1]

-تشير دراسة التي قام بها ردواي Redwey عن نمو الصناعة البريطانية خلال الفترة (1948-1954) أنه يعزي إلى عنصري رأس المال والعمل نصف الزيادة في معدلات النمو أما النصف الآخر فمرده نوعية المهارات والخبرات.

- يؤكد الأستاذ شولتر على أهمية الاستثمارات في رأس المال البشري وعن شدة حاجة الدول النامية لمثل هذه الاستثمارات للإسهام في تكوين الكوادر الفنية والإدارية والتنظيمية.

[1] محمد عبد العزيز عصمية، إيمان عطية ناصف وآخرون، ص ص:192-193.

– يهاجم عديد من الاقتصاديين حاليا تجارب التنمية في الدول النامية التي ركــزت علــى التراكم الرأسمالي وفي نفس الوقت لم تولي الجوانب الاجتماعية كتخفيض حجــم البطالــة والعمل على تحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية وغيرها الأهمية المطلوبة.

وتتميز استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية بمايلي:

أولا: أن عملية التنمية تعمل على الوفاء بالاحتياجات الأساسية للقاعدة العريضــة مــن أفراد المجتمع. [1]

حيث يتجه البنيان الإنتاجي إلى تحقيق الاعتماد على السوق المحلي بدلا من الاعتماد على الخارج في ظل العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة، يكون الهدف الأساسي من عملية التنمية رفع مستوى المعيشة لغالبية السكان عن طريق إشباع حاجــاتهم الأساســية مــع مراعاة ظروف وتقاليد المجتمع والعوامل المؤثرة في السلوك الاقتصادي لكل من المنتجين والمستهلكين.

ثانيا: النهوض بمستوى قدرات وكفاءات القوة العاملة.

حيث يضمن هذا المدخل توفي حد أدنى من الغذاء والكساء والعلاج والسكن للطبقات الفقيرة، مما يرفع من قدراتهم الإنتاجية وبالتالي، لا يعد الإنفاق على مثل هــذه الحاجــات الأساسية تخصيصا للموارد في جانب الاستهلاك بقدر ما يعد استثمارا في الموارد البشرية لما يترتب عليه من زيادة في القدرة الإنتاجية لدى الأفراد وعلى الرغم من وجاهة الحجج

الأسباب نجد أن عديد من الدول النامية لا تتحمس لهذا المدخل، وتضيف إلى ذلك أن المساندة الدولية لهذا المبدأ الجديد تمثل هجوما على سيادة الدول النامية وتشــكل محاولــة وضع صعوبات وعقبات أمام محاولتها لتحقيق تغيرات هيكلية ونيابية تؤدي إلى التعجــل لعملية التنمية. [2]

[1] نفس المرجع، ص: 195.

[2] محمد عبد العزيز العجمية، إيمان عطية ناصف وآخرون،مرجع سابق، ص :196.

خلاصة الفصل:

تعتبر التنمية الاقتصادية جوهر الدراسات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية و تتمثل التنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي و زيادة متوسط نصيب الفرد منه و هدا فضلا عن إجراءات جديدة من التغيرات على كل من الهيكل الإنتاج و نوعية السلع .

كما إن هناك فرق بين النمو و التنمية الاقتصادية تتمثل في إن النمو الاقتصادي تكون فيه زيادة عفوية التي تحدث دون تدخل الدولة إي زيادة بمعرفة إنسانية إما التنمية الاقتصادية فتعني النمو الإداري عن طريق تدخل الدولة بما تقوم به من إجراءات وتدابير وكله لتحقيق مجموعة من الأهداف ,فأي دولة تسعي إلى زيادة الدخل و رفع مستوي معيشة الإفراد و تقليل التفاوت في الدخول و الثروات و تعديل التركيب النسبي الوطني والتالي ضرورة اختيار الإستراتيجية الملائمة للوصول إلى مستويات عالية من نمو ذلك من خلال معايير فمنها معيار الدخل ومعايير الاجتماعية والهيكلية و هدا كله إلا أنها تواجه عقبات منها الاقتصادية كمحدودية السوق وأخري اجتماعية وعقبات حكومية كالاستقرار السياسي.

تعتمد التنمية في تمويلها على الادخار و المساعدات الخارجية كما من بين النظريات التي درستها هي نظرية الدفعة القوية و نظرية النمو المتوازن و نمو الغير متوازن و الحاجات الأساسية.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لصناديق الثروة السيادية

تمهيد

تعتبر صناديق الثروة السيادية ظاهرة ليست حديثة على الساحة المالية العالمية بحيث تعود ظاهرة هذه الصناديق بدأت في فترة ألفية من القرن العشرين، مما أثار جدلا بين الاقتصاديين حولها، وفي شأن تأثيرات صعودها على بنية النظام المالي العالمي، فهذا الانتقال السريع من طرف الأسواق المالية العالمية إلى مركزها وسرعة انضمامها إلى صفوف الفئات استثمارية الهامة.

حيث أن هذه الصناديق ساهمت في تحقيق فوائض مالية معتبرة نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات والمواد الأولية في الأسواق الدولية، وهذه الفوائض الهدف منها هو إنشاء صناديق الادخار.

ومن هذا المنطلق كان علينا إبراز الصناديق الثروة السيادية من حيث أنواعها والتطور التاريخي والأهداف، كما نستعرض الاستراتيجيات الاستثمارية، وتمحور هذا الفصل في المباحث التالية:

المبحث الأول:أساسيات الثروة السيادية .

المبحث الثاني: تطور صناديق الثروة السيادية.

المبحث الثالث: دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية.

المبحث الأول: مفهوم صناديق الثروة السيادية وأنواعها

تنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائدات الخوصصة، أو الفوائض المالية العامة فكل هذا تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض تقليدية متعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية أو أموال المؤسسات الممولة للدولة بمفهومها التقليدي أو صناديق تقاعد موظفا للحكومة أو أصول تدار لصالح الأفراد.

المطلب الأول: تعريف صناديق الثروة السيادية

إن دراسة ظاهرة الثروة السيادية يتطلب وضع حدود لها عن طريق إعداد تعريف شامل ودقيق يسمح بالتفريق بينها وبين مختلف الآليات المتداولة في النظام المالي الاقتصادي العالمي، علما أن صياغة هذا التعريف يتم بالاعتماد على تعاريف منظمات اقتصادية دولية وباحثين مهتمين بهذه الظاهرة ويمكن إبرازها فيما يلي:

1.تعريف صندوق النقد الدولي

يعرفها بأنها صناديق أو ترتيبات استثمار عامة ذات أغراض محددة، مملوكة للحكومة وتحت سيطرتها مهمتها الاحتفاظ بـ/وإدارة الأصول لأهداف اقتصادية كلية متوسطة وطويلة المدى، وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الأجنبي، أو عوائد عمليات الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، و/أو عوائد صادرات السلع وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشتمل على استثمارات في أصول مالية أجنبية ويضم صندوق النقد الدولي في تعريفه هذا صناديق استقرار العائدات، وصناديق الادخار[1].

[1] ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، ملتقى الطاقة العربي، بيروت، لبنان، سبتمبر 2009، ص ص: 52– 54.

2.تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

صناديق الثروة السيادية بأنها وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي أو صادرات الموارد الطبيعية أو الايرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى.

3.تعريف معهد الاقتصاديات الدولية في واشنطن

يعرف تلك الصناديق بأنها قنوات من الأصول الدولية (وأحيانا تكون أصول محلية) المملوكة والمدارة من حكومات لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية متنوعة.

4.تعريف معهد ماكيزي الدولي

بأنها تلك الممولة من احتياطات البنوك المركزية وتهدف إلى تعظيم العوائد المالية لمحددات مخاطر معينة.

5.تعريف بنك دويتشه

بأنها وسائط مالية مملوكة للدولة التي تحتفظ وتدير الموارد المالية العامة وتستثمرها في أصول متنوعة، وتلك الموارد ناتجة من سيولة إضافية القطاع العام، بسبب فوائض الميزانية أو الاحتياطات الرسمية للبنوك المركزية

وبسبب اختلاف التعريفات وعموميتها، فإن البعض لا يفرق بين تلك الصناديق العائدة إلى الدولة النفطية الناتجة من إنتاج وتصدير المورد الناضب وذلك العائد إلى حكومات دول ناتجة من فوائض في ميزانها الجاري بسبب الزيادة في صادراتها وتراكم احتياطات صرف أجنبي لديها.

ويلاحظ أن التعاريف المذكورة تتفق في اعتبار صناديق الثروات السيادية استثمارية مملوكة للحكومات، وتختلف في تحديد مصادر التمويل لما يمكن اعتباره صندوق ثروة سيادية، بالإضافة إلى الاختلاف في تحديد أهداف صناديق الثروات السيادية.[1]

[1] بخير قسوم، دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي خلال فترة 2000 إلى 2009، مذكرة شهاة ماجستير، باتنة، 2014، ص: 100.

إذن فهذه التعريفات التي تتسم بعموميتها تشير إلى أن هذه الصناديق تعتبر تجمعات لأصول مملوكة للحكومة،صممتا للاستخدام في الاستثمارات الخارجية، رغم عدم الاتفاق حول مصادر تمويل هذه الصناديق وأهدافها، وهو ما يثير مشاكل حول حصر عدد هـذه الصناديق وتحديد قيم موجوداتها في العالم.

المطلب الثاني: دوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية

تتباين مبررات ودوافع إنشاء صناديق الثروة السيادية من بلد لآخر حسب مميـزات وخصائص الهيكل الاقتصادي ومصدر الفائض المالي المحقـق، وعلـى العمـوم يمكـن تلخيص هذه المبررات فيما يلي:

– لتحسب نضوب الطبيعي للمورد والحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلا يعوض نضوب الأصل الحالي، واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي، وهو ما يصطلح عليـه بتحقيـق العدالة بين الأجيال وبمقتضى ذلك الاعتبار فقط، فإن البلدان التي يكون فيها العمر الزمني لاحتياطي الأصل الناضب قصيرا يكون الحافز لديها أكبر للادخار من تلك البلدان التـي يكون العمر الزمني لاحتياطيها أصول كبلدان الخليج مثلا، حيث يتـراوح فيهـا العمـر بمستويات الإنتاج الحالية بين عشرين إلى أكثر من مائة عام وبمتوسط 75 عامـا لبلـدان الخليج مجتمعة، أما إذا ألقينا نظرة شاملة على النضوب أي تقلص الطلـب علـى الـنفط بسبب البدائل بغض النظر عن النضوب وأضفنا إلى ذلك أن العمر الزمنـي للاحتيـاطي فعندما يصبح العمر الزمني للاحتياطي حينئذ غير ذي أهمية بالنسبة لقرار إنشاء الصندوق ادخاري من عدمه[1].

– أما المبرر الثاني لإنشاء صندوق الثروة السيادية فيتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصـاد الوطني وإمكانات تنويع قاعدية، وهذه تعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج، وبالتالي حجم

[1] ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، ملتقى الطاقة العربي، بيروت، لبنان، سبتمبر 2009، ص ص: 52– 54.

العائدات بالنسبة للفرد وكذلك حجم العائدات بالنسبة للفرد وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بذلك

– العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالإمكانات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد، وهنا يعني أن اقتصاديات البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان، وذات إمكانات التنويع المحدودة، يكون لديها حافز أكبر لإنشاء صناديق الادخار أو الاستثمار العوائد النفطية ولكن حتى تلك الاعتبارات قد تتغير عبر الزمن، ونتيجة للسياسات الاقتصادية، فالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني تتزايد وتتغير محدداتها وإمكانات التنويع لها ديناميكية وتعتمد أيضا على السياسات الاقتصادية، وهناك أمثلة كثيرة من منطقة الخليج وغيرها ساهمت فيه الإيرادات الآنية والسياسات إما في بناء هياكل وعلاقات زادت من درجة التنويع الاقتصادية أو تثبطه.

– إن وجود انعكاسات سلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بأثر* المرض الهولندي على اقتصاديات الدول المالكة لا يفرض عليها إنشاء آلية لادخار الفائض المالي أو استثماره خارجيا للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية القطاع الصناعي من تداعيات هذا المرض، ويمكن لصناديق الثروة السيادية أن تساعد في نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة حيث تؤدي الاستثمارات المباشرة والغير مباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها نقل التكنولوجيا والمعارف.[1]

– إن تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي يفرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات، وهو ما

* المرض الهولندي: من وصف الأضرار القصيرة الأجل التي لحقت بهولندا على إثر اكتشاف حقل غاز طبيعي في بحر الشمال عام 1959 وطفرة الموارد التي حصلت، جلبت موارد ضخمة لهذا البلد ودعمت نمو إنفاق العام.

[1] Helmut Restent, Fond souverantns et économie du développement, la vie économie que revue de politique économique, France, 07/08/2008, p 27.

يمكن القيام به عن طريق إنشاء صناديق سيادية تقوم باستثمار جزء من هذه الاحتياطات في أصول المالية متنوعة مما يؤدي إلى التقليل من المخاطر.[1]

المطلب الثالث: أهداف صناديق الثروة السيادية

تتباين أهداف الصناديق السيادية من صندوق لآخر وذلك باختلاف أنواعها ومبررات إنشائها، إلا أنه يوجد هدف مشترك متمثل في نقل الثروة إلى المستقبل ورغم ذلك نبرز أهم الأهداف فيما يلي:

الفرع الأول: تحقيق الاستقرار من تقلبات أسعار النفط

صناديق استقرار هي صناديق منشئة أساسا لتصدي ضد تقلبات أسعار السلع الأساسية وبالتالي يجب استقرار إيراداتها من صادرات هذه السلع، وفي الواقع فإن سوق السلع الأساسية ولاسيما النفط يسهم بتقلبات حادة في أسعاره، والدول التي يعتمد اقتصادها على صادرات هذه المجتمعات تتحمل وطأة هذه التغيرات، ومما يجعل ميزانية هذه الدول غير متوازنة بين تقلبات ثابتة على مدى عدة سنوات.

لذا فصناديق الاستقرار لها دور في حماية الاقتصاد وتمويل الدول المالكة لها ضد هذه التقلبات، وتكون مسؤولة وتحل عائدات مستقرة ومتكررة لتفادي التقلبات في أسعار الموارد الطبيعية تنمو هذه الإيرادات عندما تكون الأسعار مرتفعة وتوظف هذه الإيرادات في استثمارات بمختلف أشكالها وينتج عنها عوائد من جراء هذه الاستثمارات، بحيث يكون لهذه الصناديق القدرة على استيعاب ما نخفض في سعر برميل النفط وتغطيه احتياجات التمويلية للدولة.

إن تمويل صناديق الاستقرار يأتي في العادة من تلك العائدات التي تتجاوز السعر المرجعي للمواد الخام، فالصندوق الكويتي يحصل على جزء محدد سلفا من عائدات النفط

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية: الواقع والآفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر, مرجع سابق، ص: 90.

وكذا صندوق التشيلي الممول من عائدات النحاس، حيث يحدد السعر المرجعي من قبل السلطات[1].

لقد أصبحت الصناديق السيادية – يطلق عليها أيضا صناديق النفط– شائعة في الدول المصدرة للنفط، كما أن الارتفاع الكبير الذي شهدته أسعار النفط خلال الطفرة النفطية الثالثة (ابتداء من عام 2002) وما نتج عن ذلك من إجراءات غير متوقعة من صادرات النفط، شجعت العديد من هذه الأقطار على إنشاء صناديق مماثلة. وبما أن معظم عائدات النفط تعود ملكيتها للحكومة، فإن أحد الأهداف التي أنشئت من أجلها تلك الصناديق يتمثل في التأمين الذاتي الذي تقدمها الحكومة فيظل الدرجة الكبيرة من التذبذبات في أسعار النفط، والتي يمكن أن تنتقل إلى الإنفاق المالي.[2]

وقد اتبعت البلدان النفطية سياسات مختلفة لتحديد آثار التذبذبات واللايقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، ومنها تبني أسعار منخفضة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية العامة للدولة وإنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية يختلف نطاق عملها ومرجعيتها وظروف إنشائها في ما بين الدول وقد لاحظت دراسة لصندوق النقد الدولي عام 2008، أن 21 دولة من بين 31 دولة نفطية لديها صناديق تشكل لاستقرار العائدات غرضها الرئيسي أو أحد أغراضها، ومن 27 صندوقا حيث تسعة منها لاستقرار العائدات، وعشرة صناديق لاستقرار العائدات وأغراض أخرى.

وتهدف تلك الصناديق إلى المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، عن طريق استقرار الإنفاق، ببرمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة وصعوبة التنبؤ بها إلى

[1] ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، ملتقى الطاقة العربي، بيروت، لبنان، سبتمبر 2009، ص ص: 52– 54.

[2] علي خليفة الكواري وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2009، ص: 66.

الميزانية، إضافة إلى هدف زيادة الشفافية في إدارة الإيرادات النفطية والسياسات المالية وتتبع البلدان طرقا عدة لبناء الصناديق.

الفرع الثاني: مدخرات الأجيال[1]

يتم إنشاء صناديق المدخرات (صندوق الادخار) للحفاظ على العائدات من الموارد الطبيعية غير المتجددة وبالتالي تكوين مدخرات لأجيال المستقبل، ففي الواقع الأمر المواد الخام وكذا الموارد ذات الصلة بها والتي تعتمد عليها بعض الدول في اقتصاديتها جعلت هذه الدول توجهها في سبيل تحقيق العدالة والمناصفة بين الأجيال لتلبية احتياجات أجيال

المستقبل، وذلك تستنفذ هذه الموارد الناضبة، صناديق المدخرات والمعروفة أيضا بصناديق الأجيال تستخدم لتخصيص إيرادات الموارد مناصفة عبر الأجيال، بتحويل أصول غير قابلة للتجديد إلى أصول مالية دائمة، كما أنها بمثابة آلية لتحقيق وفرات مالية والاستفادة من ثروة اليوم لبناء تراث الغد، وهذا هدف آخر من أهداف هيئة الاستثمار أبو ظبي (ADIA) وصناديق من الكويت وليبيا وقطر والنرويج وينطوي هذا الهدف على تحويل أصل حقيقي (النفط) إلى أصل مالي، أو تحويل ثروة في باطن الأرض إلى ثروة على الأرض، وذلك من خلال إنشاء صناديق سيادية في البلدان التي اتخذت هذا الهدف بمسميات وقواعد مختلفة كصندوق احتياطي للأجيال القادمة في الكويت أو صندوق الاحتياط الحكومي في عمان، وجهاز أبو ظبي للاستثمار، ومع أن تلك الصناديق تهدف إلى ادخار جزء من الإيرادات للمستقبل، خلاف صناديق استقرار العائدات المشار إليها في الجزء السابق، إلا أن صناديق الاستقرار يمكن لها في حالة ارتفاع الإيرادات النفطية وتحقيق فائض مالي، خصوصا في فترة طفرة أن تتحول مهامها إلى صناديق الادخار وفي استعراض عن واحد وعشرين صندوق لاستقرار العائدات وللادخار للبلدان النفطية يلاحظ وجود سلعة صناديق الادخار، أربعة منها في بلدان مجلس التعاون، وثلاثة

[1] Carolin Bertin Delacour, op, cit, p 35.

صناديق في الغابون وغينيا الاستوائية وبروناي وأربعة صناديق تقوم بمهام استقرار العائدات والادخار معا، هي صناديق كل من ليبيا، أذربيجان والمكسيك والنرويج.

ومنها هناك عدة اعتبارات لإنشاء صناديق الادخار أو الأجيال القادمة، الاعتبار الأول هو النضوب الطبيعي للموارد والحاجة إلى بناء أصول أخرى تدر للأجيال تعوض نضوب الأصل الحالي واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي، وهو ما اصطلح عليه بالإنصاف بين الأجيال وبمقتضى هذا الاعتبار فإن البلدات ذات العمر الزمني القصير لاحتياطي الأصل الناضب، ويكون لديها حافز على أكبر للادخار من تلك ذات العمر الزمني الأطول لاحتياطيها، كبلدان الخليج مثلا التي يتراوح فيها عدة مستويات الإنتاج الحالي بين عشرين إلى أكثر من مئة عام، وبمتوسط 75 عاما لبلدان الخليج مجتمعة، أما إذا أخذنا نظرة شاملة بالإضافة إلى النضوب (أي تقلص الطلب على النفط وبالتالي إنتاجه وصادراته بسبب البدائل بغض النظر عن النضوب)، وأضفنا أن العمر الزمني للاحتياطي غير الثابت، إذ يمكن أن يتناقص بالاستغلال المفرط، ويمكن أن يرتفع بالتطور التقني وزيادة الاستثمار لتطوير الاحتياطي، يصبح العمر الزمني للاحتياطي حينئذ غير ذي أهمية بالنسبة إلى قرار إنشاء الصندوق الادخاري من عدمه[1].

الفرع الثالث: تمويل المعاشات التقاعدية

تهدف بعض الصناديق السيادية لتمويل التزامات المعاشات التعاقدية، وأنشئت هذه الصناديق من أجل مواجهة العجز في المستقبل لدفع المعاشات التعاقدية لشيخوخة الأشخاص بحلول عام 2030 نتيجة تزايد النمو الديمغرافي والقدرة على تغطية متطلبات التمويل في المستقبل المتعلقة بها فعند تراكم الاحتياطات المالية وكذا البيئة الديمغرافية تكون موالية يمكن استغلال هذه الظروف واستثمار هذه الفوائض للاستفادة منها عند ما تكون هناك احتياجات متزايدة نتيجة لتأثير الشيخوخة، كما يمكن أن تستخدم لضمان

[1] Carolin Bertin Delacou, op, cit, pp 35- 36.

التوازن المالي لأنظمة تقاعد المعاشات من مدة الاشتراك، ومعدلات الاشتراكات ومعدل الإحلال، وتوزيع أفضل الموارد بين الأجيال لضمان الاستدامة المالية، ومن بين هذه الصناديق نذكر منها على سبيل المثال صندوق الثروة الوطنية الروسي، وصندوق المستقبل الاسترالي، وصندوق التقاعد الجديد لنيوزيلندا، والصندوق الوطني للمعاشات البرلندي، وصندوق تقاعد الاحتياطات العامة لشيلي، وصندوق احتياطي المعاشات الفرنسي FRR خلافا لصناديق المعاشات التقاعدية، صناديق الثروة السيادية ليس لها التزامات المعاشات التقاعدية واضحة ولا تمول من مساهمات الموظفين أو الشركات حيث تهدف قواعد تمويلها لتمكينها من تغطية احتياجات في المستقبل إلا في الظروف الاستثمارية ويمنع عمليات السحب إلا بإذن من السلطات العليا في الدولة.

الفرع الرابع: تحسين أداء الاحتياطات الأجنبية

تهدف بعض الصناديق لتعظيم عائد الاحتياطات الأجنبية كما هو الحال في الشركات الاستثمارية للاحتياطات ووفقا لتعريف صندوق النقد الدولي (FMI) يتم إنشاؤها لتحسين الأداء من الاحتياطات الأجنبية.

احتياطات النقد الأجنبي تشتمل على جزء ضروري للسياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف حيث يتحكم البنك المركزي بالاحتياطات الرسمية ويتم إدارتها بعناية فائقة على المدى القصير لتحقيق الهدف المزدوج المتمثل في السلامة والسيولة وينبغي أن تغطي عادة ما لا يقل عن ثلاثة أشهر من واردات أو مقدار الديون الخارجية القصيرة الأجل للبلاد أما الجزء المتبقي من احتياطات النقد الأجنبي، يمكن أن تدار بأكثر رشادة من الإطار الكلاسيكي المتمثل في الاحتياطات الرسمية وتحقيقا لهذه الغاية يتم وضعها في صناديق الثروة السيادية لاستثمارها في أصول ذات مخاطر عالية ومتنوعة وهذا هو

الغرض من صندوق شركة الاستثمار الصينية (CIC) وصندوق شركة الاستثمار الحكومية لسنغافورة، وصندوق شركة الاستثمار الكويتية[1].

الفرع الخامس: التنويع الاقتصادي

يضاف إلى المعضلة المالية العامة في البلدان النفطية وأسعارها التنموية، معضلة أخرى تواجه تلك البلدان التي تعتمد اقتصادياتها على إنتاج وتصدير النفط، وتلك المعضلة كانت وما تزال أهم هاجس لمخططي التنمية فيها، وتتمثل المعضلة بالاستعداد لعصر ما بعد نضوب النفط (سواء نضوبا طبيعيا أو انحسار دوره بسبب التطور التقني للمصادر البديلة) لذلك كان هدف التنويع الاقتصادي أي تنويع مصادر الدخل الوطني أو تنويع مصادر الدخل الحكومي بتطوير القطاعات والإجراءات غير النفطية، هدفا معلنا لمعظم الدول النفطية، وخصوصا في الخليج العربي[2] ، الذي يشكل قطاع النفط في بلدانه ما يتراوح بين 40 و60 من الناتج المحلي الإجمالي، وإيراداته بين 80 و90 بالمئة من الإنفاق الحكومة والصادرات السلعية وعلى الرغم من مراحل الطفرات والركود التي مرت بها اقتصاديات بلدان الخليج، ما يزال النفط وإيراداته يستحوذ على النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي والمالية العامة وميزان المدفوعات لدى معظمها وللتعامل مع هذه المعضلة اتبعت البلدان النفطية مسارين متلازمين في بعض الأوقات، ومستقلين في البعض الآخر يتمثل المسار الأول في استخدام جزء من العائدات النفطية لتطوير البيئة الأساسية اللازمة لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية الملائمة لظروفها، وذلك الجزء المستخدم للتنمية المحلية يختلف باختلاف البلدان واختلاف الطرف الزمني أيضا، أما المسار الثاني فيتمثل في ادخار جزء من الإجراءات النفطية الآنية، وتنميتها بالاستثمار الداخلي و/أو الخارجي لتشكل دخلا بديلا للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل.[3]

---

[1] Carolin Bertin Delacou, op, cit, pp 35- 36.

[2] Carolin Bertin Delacou, op, cit, pp 35- 36.

[3] ماجد عبد الله المنيف ،لمرجع السابق، ص: 251.

هنالك صناديق ثروة سيادية أخرى تهدف لأن تكون لديها مشاركة إستراتيجية هـذا هو الغرض من صناديق التنمية والتي عرفها صندوق النقد الدولي بأنها صناديق لتمويـل المشاريع الاجتماعي والاقتصادية أو تعزيز السياسات الصـناعية لتحفيـز نمـو النـاتج المحتمل بالبلد، يمكن أن تتخذ في شكل حيازات الأسهم عقارات مملوكة للدولة الأصـلية التي تعزز سيطرتها وتعتبر من هذه الحيازات ذراع قوي لهـا داخليـا، ويمكـن لهـذه الصناديق تمويل البنية التحتية، والشـركات الاسـتثمارية والاسـتثمار فـي القطاعـات الإستراتيجية لتنمية بلدها وعلى سبيل المثال ينطبق هذا الهدف على صندوق يتماسك فـي سنغفورة، وصندوق خزانة ماليزيا وصندوق الاستثمارات العامة في العربيـة السـعودية وشركة المبادلة المالية للتنمية في أبو ظبي، ومؤسسة دبي للاستثمارات وهيئة الاسـتثمار القطرية (QIA).

فعلى صعيد الدول العربية ولخلق هذا التنويع الاقتصادي يتطلب الاضطراب المالي والاقتصادي العالمي من العالم العربي وإعادة النظر جذريا في التوجه الإستراتيجي

لاستثماراته، بهدف جعل الاقتصاديات العربية أكثر تكيفـا فـي مواجهـة تيـارات الاقتصاد العالمي وينبغي أن تستنبط الدول العربية وسيلة لتنويع استثماراتها علـى نحـو أكثر دقة جغرافيا وعبر مختلف القطاعات الصناعية.[1]

المطلب الرابع: مميزات صناديق الثروة السيادية

تتميز الصناديق السيادية عن غرها من الهيئات المالية الأخرى بـ:

أولا: تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها فهي تسعى إلى الاستثمار ولـيس إلى إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف، ويغلب على محفظة أصولها الاسـتثمار فـي الأسهم، في حين أن البنوك المركزية ولكونها ملزمة الاحتفاظ بمستوى معين من السـيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف تستثمر أساسا في السندات، وهذا بـالرغم مـن أن

[1] غازي جنوسي، إدارة الثروة السيادية العربية في زمن الاضطراب وما بعده، مركز كارينغي للشرق الأوسط، بيروت، العدد 16، سبتان/ أبريل 2009، ص: 38.

بعض الدول مثل الصين والنرويج توكل مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لصالح وزارة المالية.

ثانيا: تتميز عن صناديق المعاشات العمومية لكونها موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الاشتراكات من جهة، وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة أخرى.

ثالثا: تتميز عن المؤسسات العمومية، حيث تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية وتخضع بموجب ذلك للقانون التجاري، والأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية التي هي عبارة عن صناديق استثمار، ووظيفة الشركات الأساسية هي إنتاج السبع والخدمات في حين أن الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي استثمار الأصول المالية[1]

[1] Carolin Bertin Delacou, op, cit, pp 35- 36.

المبحث الثاني: تطور صناديق الثروة السيادية

إن ارتفاع عدد الصناديق السيادية في العالم وواردات موجوداتها وتوسعت استثمارات مما أدى إلى تنوع هذه الصناديق السيادية، وهذا توسع بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية التي ترمي إلى تحرير التجارة وحركات رؤوس الأموال لذلك تزايد عدد الصناديق بعدما كانت 03 صناديق فقط أصبح هنالك 68 صندوق في 2013.

المطلب الأول: تطور الصناديق الثروة السيادية

لا تعتبر صناديق الثروة السيادية ظاهرة حديثة بل ترجع إلى عقد الخمسينات من القرن الماضي، فقد أنشئ أول صندوق ثروة سيادية 1953 والمتمثل في صندوق هيئة الاستثمار الكويتية (Kuwait Investmend Autority KIA) للتوالي إثر ذلك في السبعينات ظهور الصندوق الإماراتي (Abu Dhabi Investmend Autority ABIA) سنة 1976[1] وبعدها ظهور صناديق أخرى في سنغافورة وغيرها حتى وصلت منتصف سنة 2008 إلى 53 صندوق.

ارتفعت عدد الصناديق السيادية في العالم وازدادت موجوداتها وتوسعت استثماراتها على أثر تطور الاقتصاد العالمي منذ منتصف السبعينات من القرن المنصرم الذي شهد تأسيس منظمة التجارة العالمية (OMC) وإبرام اتفاقات متعددة الأطراف ترمي إلى تحرير التجارة الخارجية وحركات رأي المال الأجنبي.

لذلك ظهرت غالبية الصناديق السيادية في العالم في السنوات القليلة المنصرمة، ففي عام 1969 كان عددها ثلاثة صناديق فقط ثم 21 صندوقا عام 1991 وارتفع ليصل إلى 53 صندوقا حاليا[2].

---

[1] عبد الله بلوناس، واقع صناديق الثروة السيادية العربية في ظل الرهن العقاري، مؤتمر حول: التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية، جامعة بومرداس، الجزائر، 13-2009/05/14، ص: 12.

[2] Carolin Bertin Delacou, op, cit, pp 35- 36.

أن الأرقام التي تحدد موجودات تلك الصناديق تتفاوت بشكل واسع، لاسيما أن عـــدد كبير منها لا يعلن عن حجم أمواله بسبب نقص الشفافية، ولكن تشير إحصـــائيات دونـــش بنك Deutsche Bank إلى أن حجم موجودات هذه الصناديق تقدر بـــــ 3190 مليـــار دولار، أما ميرلين لانش Merrill lynch فتقدرها بحوالي 2000 مليار دولار، والتي قـــد تتراوح قيمتها بعد عشر سنوات ما بين 15000 و 17500 مليار دولار[1].

أما مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، فتـــرى أن الصـــناديق كانت تمتلك في سنوات السبعينات ما يقارب 500 مليار دولار، أما حاليا فقـــد أصـــبحت تمتلك ما بين 2000 و3000 مليار دولار، ومن المتوقع أن يصل حجمها سنة 2052 إلى 10000 مليار دولار في ضوء الاتجاه المتزايد لنتائج الحساب الجاري العلمي، ومن ثـــم أرصدة الاحتياطي الرسمي العالمي المتوقعة خلال الفترة المستقبلية.

وبالتالي نلاحظ نمو حجم أصول هذه الصناديق بأكثر من 20% وفيما يلي نستعرض أهم صناديق الثروة السيادية في العالم في سنة 2010[2].

[1] Carolin Bertin Delacou, op, cit, pp 35- 36.
[2] Carolin Bertin Delacou, op, cit, pp 35- 36.

الجدول رقم (2- 1)

صناديق الثروة السيادية في العالم سنة 2010

وحدة: مليار دولار

اسم الصندوق	البلد	تاريخ الإنشاء	قيمة الأصول	مصدر التمويل
هيئة الاستثمار لأبو ظبي	الإمارات العربية المتحدة	1976	627	نفط
صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي	النرويج	1990	443	نفط
الشركة القابضة الخارجية SAMA	السعودية	-	415	نفط
شركة الاستثمار SAFE	الصين	1997	347.1	احتياطي الصرف
شركة الاستثمار الصينية	الصين	2007	288.8	احتياطي الصرف
شركة الاستثمار الحكومي	سنغافورة	1981	247.5	احتياطي الصرف
هيئة الاستثمار لمقاطعة Hong Kong	الصين	1993	2276	احتياطي الصرف
هيئة الاستثمار الكويتية	الكويت	1953	202.8	نفط
صندوق الأمن الاجتماعي الوطني	الصين	2000	146.5	احتياطي الصرف
صندوق الثروة الوطنية	روسيا	2008	142.5	نفط
الشركة القابضة Temasek	ليبيا	2006	70	نفط
هيئة الاستثمار الليبية	ليبيا	2006	70	نفط
هيئة الاستثمار القطرية	قطر	2005	65	نفط
صندوق مستقبل الاسترالي	استراليا	2004	59.1	احتياطي الصرف
صندوق ضبط الموارد	الجزائر	2000	54.8	نفط
الصندوق الوطني لكازاخستان	كازاخستان	2000	38	نفط
الصندوق الدائم لألسكا	الولايات المتحدة الأمريكية	1976	35.5	نفط
الصندوق الوطني لاحتياطات المعاشات	إيرلندا	2001	33	احتياطات الصرف
شركة الاستثمار الكورية	كوريا الجنوبية	2005	3.03	احتياطي الصرف
وكالة الاستثمار ليروناي	يروناي	1983	30	نفط
صندوق الاستثمار الإستراتيجي	فرنسا	2008	28	احتياطي الصرف

صندوق Khazanoh National	ماليزيا	1993	25	احتياطي الصرف
صندوق الاستقرار النفطي	إيران	1999	23	نفط
صندوق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي	الشيلي	1985	21.8	نحاس
شركة دبي للاستثمار	الإمارات العربية المتحدة	2006	19.6	نفط
صندوق النفط الحكومي	إذربيجان	1999	14.9	نفط
شركة الاستثمار البترولية الدولية	الإمارات العربية المتحدة	1984	14	نفط
صندوق الثروة لمقاطعة ألبراتا	كندا	1976	13.8	نفط
شركة مبادلة للتنمية	الإمارات العربية المتحدة	2002	13.3	نفط
صناديق سيادية أخرى	-	-	92.5	متنوعة
مجموع أصول الصناديق السيادية النفطية	-	-	2264.4	
المجموع الكلي	-	-	3891.4	

المصـــدر: بـــوفليح نبيـــل، دور الصناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية:الواقع و الأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر مرجع سابق، ص :94.

المطلب الثاني: أنواع صناديق الثروة السيادية

يمكن تصنيف الثروة السيادية وفقا لمعايير نذكر بعضا منها :

الفرع الأول: التصنيف وفقا لمجال عمل الصندوق

أولا: صناديق سيادية محلية

يتركز نشاطها داخل البلد، ويعني بها توظيف الفوائض المالية لهذه الصـــناديق فـــي الداخل، وتعود هذه الصناديق بالفوائد كبيرة عند استثمارها، وتوجـــد العديـــد مـــن هـــذه الصناديق تنشط في الداخل مثل صندوق ضبط الموارد في الجزائر، وصندوق الاســـتقرار في روسيا

ثانيا: صناديق سيادية دولية

يمتد نشاطها خارج البلد أي أن توظيف فوائض المالية يكون في الخارج، وذلك لكي لا يتزاحم الاستثمار الحكومي للاستثمار الخاص، مثل هيئة أبو ظبي للاستثمار، وصندوق النفط النرويجي.

الفرع الثاني: التصنيف وفقا لمصادر دخل الصندوق

أولا: الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية

وهي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية، ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكامنها منها كحق الأجيال اللاحقة، ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول.

ثانيا: الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية

ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من احتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية مافتئ تقي التعاظم بحيث تجاوز 07 تريليون دولار، وتملك الدول النامية 5/4 هذا المبلغ. ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية، بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي، مما دفعها إلى تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ كاحتياطات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.

ثالثا: الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة

دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخوصصة القطاع الحكومة أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، ففي فرنسا بلغت عوائد برامج الخوصصة 24 مليار دولار (الشرق الأوسط 10 يونيو 2005) وفي الجزائر بلغت عوائد الخوصصة خلال

أربع سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار، وتتباين استعمالات الدول لهذه العوائد، فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية، وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وسداد الديون.

رابعا: الصناديق الممولة بفائض الميزانية

تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضا في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة أخرى.

ولما يلاحظ توالي تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل.

الفرع الثالث: التصنيف وفقا لوظيفة الصندوق

أولا: صناديق الادخار

ويطلق عليها صناديق الأجيال القادمة، بحيث تكون في مقدورهم التمتع بمستويات معيشية لا تقل عما تتمتع به الأجيال الحالية مثل صندوق ضبط المواد في الجزائر.

ثانيا: صناديق استثمار

تقوم بتوظيف أصولها في الأسواق المالية العالمية في شكل قيم منقولة مثل هيئة أبو ظبي للاستثمار.

الفرع الرابع: التصنيف وفقا لدرجة الاستقلالية

أولا: صناديق سيادية حكومة

وهي صناديق تابعة للحكومة ولا تتمتع باستقلالية القرار، كما أنها لا تخضع للرقابة المستقلة والمساءلة، على غرار صندوق ضبط الموارد في الجزائر[1].

[1] Carolin Bertin Delacou, op, cit, pp 35- 36.

ثانيا: صناديق سيادية مستقلة نسبيا

وهي صناديق سيادية تتمتع بالاستقلالية النسبية عن الحكومة، إذ تديرها الحكومة بالإضافة إلى البنك المركزي، كما أنها تخضع لرقابة ومساءلة السلطة التشريعية والرأي العام، على غرار صندوق النفط النرويجي.

المطلب الثالث: تصنيفات أخرى لصناديق الثروة السيادية

هناك تصنيفات أخرى لصناديق الثروة السيادية على غرار المذكورة والتي تتمثل في:

1.تصنيف الدول المالكة لصناديق الثروة السيادية

يمكن تصنيف هذه الدول حسب درجة تطور اقتصادياتها إلى ثلاث مجموعات، الدول النامية،[1] الدول المتقدمة،[2] الدول مصنعة حديثا ودول انتقالية.[3]

جدول رقم (2- 2):

تصنيف الدول المالكة لصناديق الثروة السيادية

تصنيف الدول	عدد الدول	عدد الصناديق	حجم الأصول/مليار دولار	النسبة %
دول نامية	23	35	2683.1	68.94
دول متقدمة	07	09	641	16.47
دول مصنعة حديثة وانتقالية	05	06	567.6	14.58
المجموع	35	50	3891.1	100

المصدر: نبيل بوفليح، دور الصناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية:الواقع و الأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر مرجع سابق، ص: 96.

[1] تم إضافة الصين إلى الدول النامية

[2] الدول المتقدمة: الولايات المتحدة الأمريكية، النرويج، كندا، فرنسا، ايرلندا، استراليا، نيوزيلندا.

[3] دول مصنعة وانتقالية: سنغافورة، كوريا الجنوبية، ماليزيا، اندونيسيا، أما الدول التي تمر بمرحلة انتقال فتتمثل في روسيا.

تمتلك الدول النامية معظم صناديق الثروة السيادية، حيث تستحوذ على 23 صندوقا من بين 35 صندوقا بحجم أصول تتجاوز 2683.1 مليار دولار، ونسبة تقارب 69% كما أن الدول المتقدمة تمتلك 09 صناديق بإجمالي أصول 641 مليار دولار، ونسبة 16.47 بينما دول مصنعة حديثة وانتقالية التي تتكون من 05 دول و 06 صناديق بإجمالي 567.6 مليار دولار ونسبة تقارب 14.60% وهذا ما يدل على أن الدول المتقدمة والدول المصنعة وانتقالية أنهما حديثا نشأة على صناديق الثروة السيادية على عكس الدول النامية التي كانت سباقة لها.

2.تصنيف صناديق الثروة السيادية حسب المناطق الجغرافية

مختلف مناطق العالم التي تتمركز فيها صناديق الثروة السيادية من خلال الجدول.

الجدول رقم (2- 3):

التوزيع الجغرافي لصناديق الثروة السيادية

النسبة المئوية	المنطقة الجغرافية
44	الشرق الأوسط
35	آسيا
17	أوروبا
02	أمريكا
02	باقي مناطق العالم

المصدر: نبيل بوفليح، دور الصناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية: الواقع و الأفاق مع الإشارة إلى حالة الجزائر مرجع سابق، ص: 97

يبين الجدول اعلاه أن صناديق الثروة السيادية تتركز في ثلاث مناطق هي:

- منطقة الشرق الأوسط: باستحواذها على نسبة 44% من صناديق الثروة السيادية، وذلك بسبب الوفرة المالية التي تتميز بها دول المنطقة باعتبارها أكبر منطقة منتجة ومصدرة للنفط في العالم.

– منطقة آسيا: التي استحوذت على 35% من الصناديق السيادية، حيث تعتبر الصين وسنغافورة وماليزيا من أبرز الدول الأسيوية التي لديها صندوق سيادي.

– منطقة أوروبا: استحوذت على 17% مع العلم أن النرويج تعد أبرز دولة أوروبية لديها صندوق سيادي أكبر دولة منتجة ومصدرة للنفط في أوروبا.

المطلب الرابع: الإستراتيجيات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية

نظرا لأن صناديق الثروة السيادية قد تصل حوالي 12 تريليون دولار بحلول عام 2015 حسب تقديرات مورجان في 2008. و لهذا كان من الطبيعي أن تتعالى المطالبات بإدارة تلك الأصول من خلال إستراتيجيات استثمارية عالية الكفاءة والربحية، نظرا لاحتمال

خسائر كبرى في حال غياب تلك الإستراتيجيات، وكذلك الأضرار الكبرى التي يمكن أن تلحقها تلك الصناديق بالاقتصاد المصنف لها.

وفي الحقيقة أنه عند الحديث عن الإستراتيجيات الاستثمارية علينا أن نميز في هذا الخصوص بين التجارب العالمية المختلفة، فالتجربة الأوروبية متمثلة في صندوق النرويج تقدم نفسها كأفضل وأنجح تجربة عالمية في مجال إستراتيجيات الاستثمار، ثم تأتي بعد ذلك تجارب الصندوق الأمريكي (ألاسكا) والكندي (ألبرتا) ثم الصناديق الأسيوية كالصناديق السنغافورية والماليزية الصينية، أما بالنسبة للصناديق الخليجية كصندوق الكويت فمن الصعب وضع تقييم لإستراتيجياتها الاستثمارية نظرا لغياب البيانات وحالة الضبابية التي تكشف أنشطة تلك الصناديق، وربما توفر ذريعة للغرب لإثارة المخاوف بشأن أهدافها وإستراتيجياتها الاستثمارية.

إلا أن القاسم المشترك للصناديق السيادية هو توجهها نحو الخارج، وإن تفاوتت نسبة الاستثمار في الخارج من تجربة إلى أخرى، ولكن الجزء الغالب من الأصول تستثمر في الخارج، ويفسر ذلك بأنه من وجهة النظر الاقتصادية فإن استثمار أصول

ضخمة بحجم أصول الصناديق السيادية وربما يفوق القدرات الاستيعابية للاقتصاد المعني ولهذا نأخذ صندوق النرويجي كمثل الذي تعددت أصوله في ظل محدودية عدد السكان وبالتالي يترتب ضخ كمية ضخمة من الأصول لإغراق السوق الوطنية وخلخلة بنيانه وربما إدخاله في دوامة كبرى يصعب التعامل معها.

فالاقتصاد في أي قطر يدار من خلال إستراتيجيات وميزانيات محدد فيها حجم الإيرادات والنفقات، وهذه تكون محكومة بقدرات ذلك الاقتصاد، وبالتالي ضخ كمية إضافية من رؤوس الأموال بما يفوق قدرات ذلك الاقتصاد ستقوده بلا شك إلى أزمات كبرى. ومن هذا المنطلق تتجه الصناديق السيادية للبحث عن فرص استثمارية في الخارج.

ونظرا لأن صناديق الثروة السيادية، هي صناديق تدير فوائض عامة، فإنها مطالبة بأن تحقق التوازن في محفظتها الاستثمارية، بمعنى أن تسعى إلى التوجه إلى الاستثمارات ذات

العائد المتوقع، ولكن في نفس الوقت أن تضمن أدنى معدلات المخاطر، ولهذا تتجه أغلب الصناديق الناجحة كالصندوق النرويجي، وبالتالي تحظى بجدارة تقييم عالمي كبير إذ تحظى بـ 60% من إجمالي استثمارات الصندوق، فقد أصبح الصندوق النرويجي – على سبيل المثال– استثمارات في حوالي 3500 شركة في 43 دولة حول العالم، وفي المقابل وجه ذلك الصندوق جزء محدود من أصوله للاستثمار في الأسواق المالية الواعدة، كالاستثمار في السوق الأسيوي أو الأسواق المستقرة في أوربا، أو في الأسواق الكبرى في إفريقيا أو شراء شركات خدمية أو الشراكة في شركات صناعية أو زراعية. إذا الملاحظة الأساسية هي أن أصول الخزانة الأمريكية التي ظلت لعقود طويلة عنصر جذب

الاستثمارات الحكومية الخارجية باتت أول جاذبية بل لا تحظى بأي استثمارات بالنسبة للعديد من الصناديق.[1]

[1] سلسلة مداخلات اقتصادية بعنوان :صناديق الثروة السيادية (2),24-4-1428,ص: 21.

المبحث الثالث: دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية

تتميز الدول النفطية عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات، أي حجم الإنتاج الكمي، وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وفي معظم الدول النفطية يساهم قطاع النفط أو المحروقات بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع المحروقات الرائد والمؤثر بشكل كبير في معدلات النمو وتحقيق التنمية.

المطلب الأول: الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر قطاع المحروقات الرائد والمؤثر في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.

الشكل رقم (2- 2):

تطور العائدات النفطية والناتج المحلي الإجمالي 2000- 2010

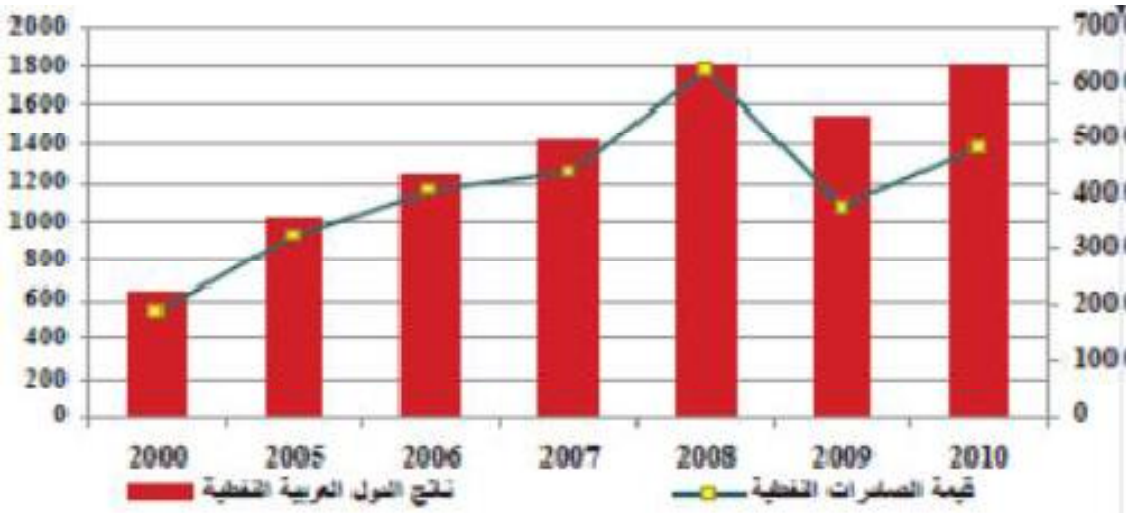

المصدر: تقرير العربي الموحد،فصل المحور تطور السوق البترولية العالمية و تأثيرها على اقتصاديات العربية ،2011،ص: 203.

نلاحظ من خلال الشكل (2- 2) تزايد نسبة مساهمة العائدات النفطية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فمن 30% عام 2000 إلى 34.6 عام 2008، غير أنها انخفضت بعد ذلك في عام 2009 لتصل مساهمة العائدات النفطية إلى نحو 24.3% وسبب ذلك يعود

للأزمة المالية العالمية، أين انخفضت أسعار النفط على ما كانت عليه في عام 2008 مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 1545 مليار دولار بعدما قدرت بحوالي 1800 مليار دولار عام 2008 وما يبرز أهمية النفطية بالنسبة لناتج المحلي للدول العربية هو التحسن الملحوظ لأسعار النفط الذي صاحبه ارتفاع العائدات النفطية في 2010 لتصل إلى 483 مليار دولار والذي انعكس بدوره بإيجاب على الناتج المجلي الإجمالي بـ 1801 مليار دولار لنفس العام، وهو المبلغ نفسه المحقق في عام 2008.

تعتمد الدول اعتمادا كبيرا على العائدات النفطية التي تراوحت حصتها ما بين خمس وربع الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000- 2004 إلا أن مساهمة العائدات النفطية ما لبثت أن تصاعدت بصورة ملموسة خلال الفترة 2005- 2010 حيث قفزت حصتها إلى أكثر من النصف 53.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، ثم تراجعت في عام 2009 لتصل إلى 31.6% وذلك بفعل الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى تقلص حجم الطلب العالمي على النفط ومن ثم على الطلب على نفط الدول الأعضاء، إلا أن حصة العائدات النفطية عاودت صعودها في عام 2010 لتبلغ 38.3%.[1]

المطلب الثاني: الموازنة العامة

يؤثر النفط بصورة مباشرة على الإيرادات العامة للدول النفطية حيث تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإيرادات الدولة في معظم الدول النفطية، إن حجم الإيرادات المتأتية من الجباية البترولية يتحدد أساسا بمستوى مداخيل الصادرات البترولية التي ترتبط بدورها بمستويات الأسعار في الأسواق الدولية مما يعني أن الموازنة العامة في معظم الدول النفطية تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى

[1] تقرير العربي الموحد،مرجع سابق ,ص:203.

العالمي، وباعتبار أن تمويل وتنفيذ سياسات وبرامج التنمية الاقتصادية يتم بواسطة الموازنة العامة فإنه يمكن القول

أن أداء القطاع النفطي يعد المحدد الرئيسي لمدى استقرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في مختلف الدول النفطية مما يعني عدم تمتع هذه الدول باستقلالية القرار الاقتصادي وهو ما يوضحه التالي.

الشكل (2- 3):

هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية من 2000- 2009.

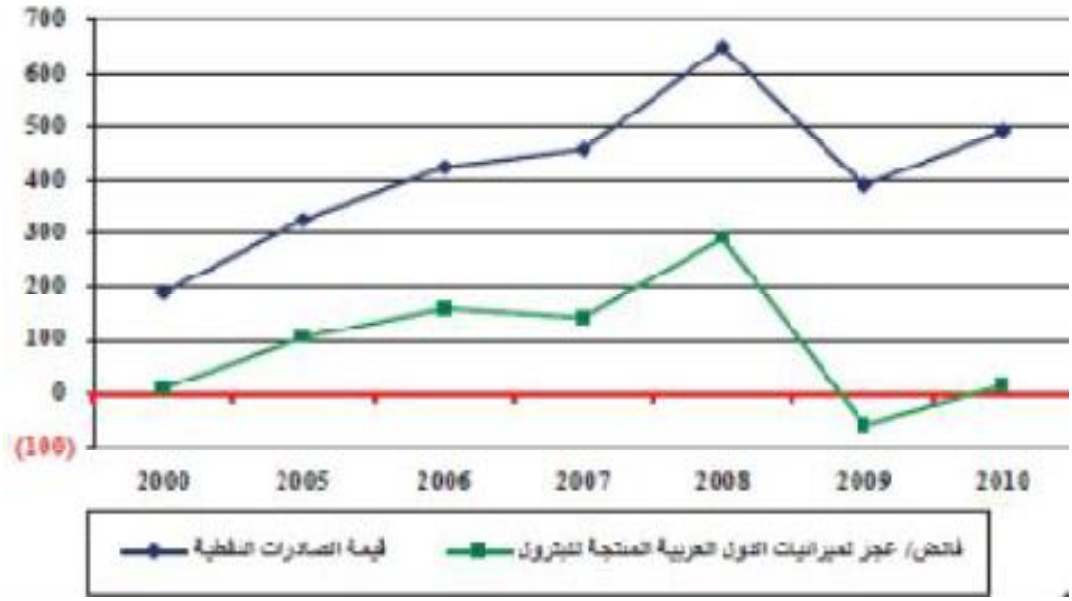

المصدر:تقرير العربي الموحد،مرجع سابق ,ص:204.

يتضح من الشكل (2- 3) أن هناك تأثيرا مباشرا للعائدات النفطية على الموازنة العامة للدول النفطية العربية، سواء كان ذلك بالارتفاع أو الانخفاض، وهو ما يوضحه الشكل أعلاه، ما يدل على شدة تأثر الموازنة العامة ومن ثم الخطط التنموية للبلاد، فأي تغيير يطرأ على الإيرادات النفطية و/أو أسعار النفط، ينعكس على الموازنة العامة بتحقيقها لفائض أو عجز. فخلال الفترة الممتدة من عام 2000 إلى غاية 2010 فيما عدا عام 2009 حققت الموازنات العامة للدول العربية النفطية فوائض، ففي عام 2000 قدرت العوائد النفطية بـ 185 مليار دولار ما نتج عنها فائض بـ 8.9 مليار دولار،

لتواصل العائدات النفطية الارتفاع ومعها فائض الموازنة العامة وتحقيق أقصى فائض في 2008 بحوالي 289 دولار، نتيجة الارتفاعات القياسية لأسعار النفط في الأسواق العالمية، وكل هذا يحصل في ظل نفقات شبه ثابتة على المدى الطويل.

وما يوضح شدة تأثر الموازنة العامة بالإيرادات النفطية هو تحقيقها لعجز عام 2009 بـ 66.4 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار النفط وعند ارتفاع العوائد النفطية بنسبة 27.5% صاحب ذلك تحول العجز إلى فائض بـ 29.3 مليار دولار وهو ما يستدعي ضرورة إيجاد بديل لحماية الاقتصاديات العربية النفطية من تقلبات الأسواق العالمية.[1]

المطلب الثالث: الميزان التجاري

لعب النفط دورا أساسيا في التجارة الخارجية للدول المنتجة للبترول وفي موازينها التجارية ولقد اتخذت الميزان التجاري في الاقتصاديات البترولية منحى تصاعديا، وارتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتطورات أسعار النفط وحجم الإنتاج، وعمل التحسين الملموس في أسعار النفط بدا من عام 2003 إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري وصل إلى أعلى مستوى له وهو 488.6 مليار دولار في عام 2008 ثم انخفض بمقدار النصف تقريبا في عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية ليصل إلى 228 مليار دولار وليرتفع مرة أخرى في عام 2010 ليبلغ 362 مليار دولار، وذلك تماشيا مع ذات التطورات التي شهدتها العائدات النفطية للدول العربية خلال ذات الفترة، يظهر تأثير النفط بنسبة هامة من إجمالي صادرات الدول النفطية.

[1] تقرير العربي الموحد،مرجع سابق ,ص:204.

الشكل رقم (2- 4):

الميزان التجاري والعائدات النفطية في الدول العربية النفطية لفترة 2000- 2010.

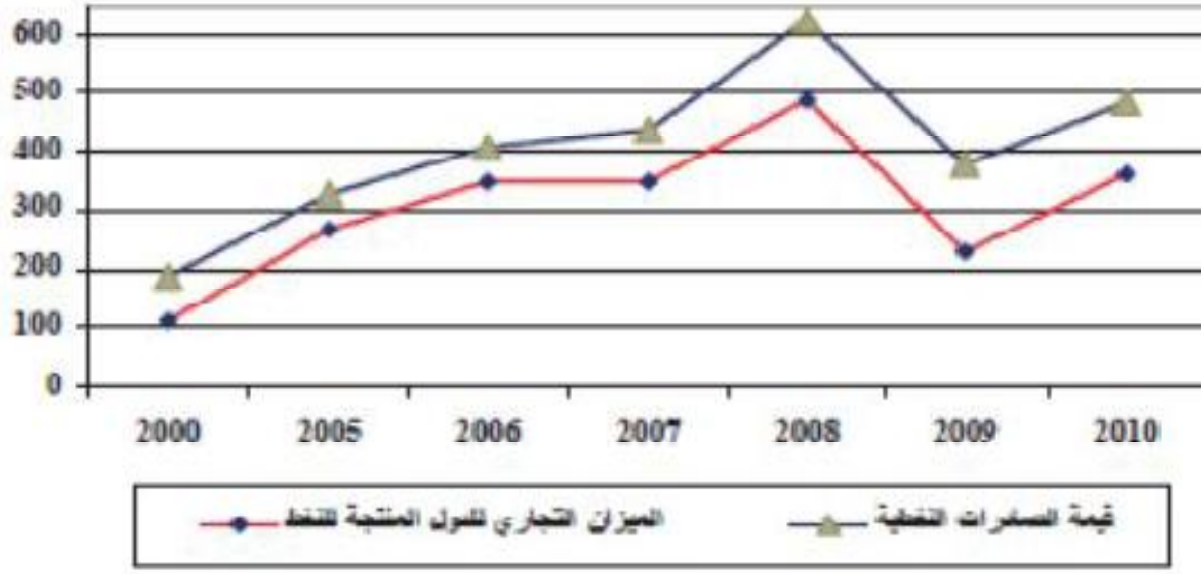

المصدر: :تقرير العربي الموحد،مرجع سابق ,ص:205.

الميزان التجاري للدول العربية النفطية يحقق فائضا في معظم سنوات الدراسة المحددة، وارتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتطورات أسعار النفط وحجم الإنتاج، وعمل التحسين الملموس في أسعار النفط بدء من عام 2003 إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري وصل إلى 268 مليار دولار في عام 2005 مقاربة مقداره 110 مليار دولار سنة 2010، ليصل إلى أعلى مستوى له هو 488.6 مليار دولار عام 2010 ليبلغ 362 مليار دولار، كما أن متوسط نسبة هذه الفوائض إلى إجمالي العائدات النفطية تقدر تقديرا بـ 70%، وهي أقصى نسبة عالية من حيث مساهمة باقي السلع في الميزان التجاري والمتمثلة في 30% الباقية.[1]

[1] عبد الكريم سليماني,دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع إشارة إلى حالة أبو ظبي , مذكرة ماجستير ,كلية علوم اقتصادية , جامعة بسكرة,2014,ص: 51.

خلاصة الفصل الثاني

صناديق الثروة السيادية عبارة عن صناديق ذات أغراض خاصة تملكها الحكومة وتنشئها لأغراض اقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، كما أنه يتم تمويلها عن طريق الفوائض المالية المحققة في ميزان المدفوعات أو الموازنة العامة للدولة.

ومن دوافع أنشاء هذه الصناديق هو الحاجة لإيجاد أصول جديدة لتعويض الانخفاض المحتمل في الدخل القومي نتيجة لاحتمال النضوب الطبيعي للموارد الطبيعية، كما أنها تتميز الصناديق السيادية عن غيرها من الهيئات المالية الأخرى حيث أنها تتميز من سعيها للاستثمار وليس إلى إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف.

قد تتباين أهدافها فمنها من يسعى إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد ومنها من يحافظ على ثروة الأجيال القادمة، كما يوجد هدف آخر يسعى إليه ألا وهو تمويل المعاشات التقاعدية والحفاظ على الأداء الأمثل.

تعتبر صناديق الثروة السيادية ظاهرة حديثة ، فأول صندوق تم إنشاؤه تمثل في صندوق الاستثمار الكويتي 1953 ثم تلاه بعد ذلك ظهور صناديق واحد تلو الآخر.

يمكن تصنيف صناديق الثروة السيادية باستخدام عدم مقاييس على غرار موارد صندوق الوظيفة مجال العمل أو درجة استقلالية الصندوق، كما أنه توجد تصنيفات أخرى تمثلت في تصنيف حسب الدول المالكة وحسب المناطق الجغرافية.

تشير الدراسات سنة 2000 إلى تواجد خمسين صندوق ثروة سيادية في العالم علما أن أبرزها نفطية. إن إستراتيجية الاستثمار لصناديق تستثمر في مختلف الأسواق العالمية بمحفظة استثمارية متنوعة، حققت هذه الصناديق الثروة السيادية معدلات نمو في كل من الناتج المحلي الإجمالي والخزينة العامة للدولة وميزان المدفوعات وهذا ما ثمنه تفكير وسعي إلى رفع مستوى التقدم بعدما كانت في ظل التخلف.

الفصل الثالث:

دور صندوق ضبط الموارد في تحقيق التنمية الاقتصادية الجزائر 2000-2010

تمهيد:

تتميز السوق النفط بتذبذبات وبما أن اقتصاد الجزائر هو نفطي أي يعتمد بشكل كبير على النفط هذا ما يجعلها تتعرف لصدمات خارجية.

ونتيجة لارتفاع أسعار البترول في سنة 2000 وتسجيل فوائض مالية معتبـــرة لـــم تشهدها الجزائر من قبل، قامت بإنشاء صندوق تحت اسم صندوق ضبط الموارد في سنة 2000 لاستغلال الفوائض المالية المحققة على مستوى الموازنة.

لذا سوف نتطرق إلى تجربة الجزائر من خلال صندوق ضبط الموارد وتقييم هـــذه التجربة وفعاليتها.

من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد.

المبحث الثاني: فعالية صندوق ضبط الموارد.

المبحث الثالث: تقييم تجربة الجزائر مع اقتراح نموذج جديد لهذا الصندوق.

المبحث الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد.

شهد القرن الحالي نشوء صناديق سيادية في الاقتصاديات العربية عامة والجزائر خاصة، تسمى بصندوق ضبط الموارد في سنة 2000 وذلك نتيجة لتحقيقها فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

المطلب الأول: تعريف صندوق ضبط الموارد.

تم إنشاء صندوق الموارد في سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة عن الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأسواق العالمية، مما اتخذت الحكومة الجزائرية إجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة احتياطا من تقلبات أسعار النفط، وذلك باعتماد سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تقدير من خلاله إيرادات الخزينة العامة.

وبناء على المعطيات المتوفرة من تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية لذلك نلاحظ أن الحكومة أثناء قيامها بإعداد لقانون الميزانية لسنة 2000 ونتيجة للارتفاع في أسعار النفط وارتفاع الإيرادات العامة للدولة المتأتية من الجباية البترولية أدى إلى التفكير في إنشاء صندوق يعمل على امتصاص هذا الفائض وتصبح موارد لهذا الصندوق كاحتياط تستعمله الحكومة لتغطية العجز الذي قد يحدث في ميزانية الدولة[1].

فادمج حساب جديد إلى الحسابات الخاصة بالخزينة وهو صندوق ضبط الموارد ومهمته استغلال الفارق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي الذي يحدد على أساسه الميزانية الدولة فصندوق ضبط الموارد هو عبارة عن حساب مستقل عن موازنة العامة للدولة أي لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد الموازنة العامة، كما أنه لا يخضع لرقابة السلطة الشرعية، وبموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلي لسنة 2000 المؤرخ في 27 جوان 2000والتي تنص على ما يلي:

[1] ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر، شهادة ماجستير، كلية علوم اقتصادية، جامعة الشلف، 2009، ص: 175.

يفتح في كتابات الخزينة تخصيص رقم 103–302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيد في هذا الحساب[1]:

1.في باب الإيرادات:

– فوائض القيمة الجباية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.

– كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق

في باب النفقات:

– ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.

– تخفيض الدين العمومي.

وفي نص المادة تحدد وظائف الصندوق وهي:

– امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية.

– تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض الجباية البترولية والتي يمكن أن يكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية.

– تسديد وتسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها[2] .

وقد تم تعديل بعض القواعد والأسس التي أنشئ من خلالها صندوق ضبط الموارد وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2004. [3]

[1] ضالع دليلة: مرجع سابق، ص: 176.

[2] ضالع دليلة: مرجع سابق، ص: 176.

[3] المادة 66: من قانون 22–23 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية 83، الصادرة بتاريخ 19 ديسمبر 2003.

ومنه فإن مصادر تمويل الصندوق أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير نشاط المديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق.

المطلب الثاني: أهداف صندوق ضبط الموارد

يهدف هذا الصندوق إلى تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية بمستوى أول من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى تخفيض المديونية العمومية الداخلية والخارجية بالتنسيق مع البنك المركزي، ولقد أدخلت بعض التعديلات خلال سنتي 2004 و 2006 حيث أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشاط للمديونية الخارجية "لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق بالإضافة إلى تعديل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح "تمويل الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، وبالتالي فالتغيير الأول الذي أتى به هذا القانون هو تمويل عجز الميزانية العامة ، كما أن سبب العجز لم يحدد باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الميزانية العامة للدولة مهما كان سبب العجز، أما التغير الثاني هو أن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740[1] مليار دينار مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الموارد أداة مستدامة لتعديل وضبط الميزانية للدولة على المدى البعيد، ويرجع سبب التعديل إلى أن الفوائض التي حققتها الجزائر مع مطلع العقد الحالي شجعت الحكومة إلى تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت سياسة الإنعاش الاقتصادي، وهي

[1] بوفليح نبيل، لعاطف عبد القادر، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة التوظيف مدا خيل الثروة البترولية في الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة، جامعة سطيف أيام 07-08 أفريل 2008 ص: 16.

سياسية كنزيه تهدف إلى تحفيز النمو الاقتصادي عن طريق رفع الانفاق الحكومي الاستثماري، إن تنفيذ هذه السياسة أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2001–2007 بسبب ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من جهة وتحديد قوانين المالية للإيرادات العامة على أساس 19 دولار للبرميل من جهة أخرى وهو الأمر الذي أدى إلى استخدام موارد الصندوق لتمويل العجز لموازني ، مما يعني ضرورة تعديل القواعد المحددة لأهداف الصندوق لتماشي مع السياسة الاقتصادية الجديدة[1].

المطلب الثالث: تطور وضعية صندوق ضبط الموارد.

عرفت وضعية صندوق ضبط الموارد ارتفاعا ملحوظا منذ إنشائه، ذلك راجع بصفة أساسية للتطورات السريعة في السوق النفطية العالمية، التي أثرت على وضعية الصندوق والجدول رقم يوضح تطور وضعية صندوق ضبط الموارد

الجدول رقم(3–4):

تطور وضعية صندوق ضبط الموارد للفترة 2000–2010 الوحدة:مليار دينار جزائري

السنوات	2000–20009	2010
الموارد		
رصيد الصندوق في نهاية السنة السابقة	4.280.072	4.316.465
فائض قيمة الجباية البترولية	9.270.537	5.634.775
الاستخدامات		
تخفيض عجز المديونية	2.600.172	0
تسبيقات لبنك الجزائر	607.956	0
تمويل عجز الخزينة	1.745.944	791.939
رصيد الصندوق في نهاية السنة 12/31	4.316.465	4.842.837

المصدر: سهام حنيش، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مدا خيل الثروة النفطية في الجزائر، 2000–2014، شهادة ماستر، كلية علوم اقتصادية، جامعة ورقلة، 2013، ص: 37.

[1] قويدري شيخ بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، شهادة ماجستير كلية علوم الاقتصاد، جامعة الشلف، 2009، ص: 156–157.

من خلال الجدول رقم (3–4) وفيما يخص موارد الصندوق فنلاحظ أن رصيد صندوق ضبط الموارد، يعتمد اعتمادا كليا على فائض قيمة الجباية النفطية، والتي بلغت مستويات قياسية، بسبب ارتفاع أسعار النفط وكذا اعتماد سعر مرجعي 37 دولار برميل فيما يخص استخدامات الصندوق فقد استخدمت موارد الصندوق منذ إنشائه في تخفيض المديونية وبالأخص [1] المديونية الخارجية إلا أنه سنة 2010 لم تقتطع من الصندوق.

فيما يخص تخفيض المديونية وكذا تسبيقات لبنك الجزائر، إلا أنه نلاحظ أن الدولة حاولت استخدام موارد الصندوق مباشرة اتجاه عجز الخزينة وبالتالي ميزانية الدولة، فقد ارتفعت الاقتطاعات للعجز الخزينة من 791 مليار دينار في سنة 2000 ناتج عن العجز الكبير الذي تعاني منه خزينة الدولة وهذا ما جعل الصندوق يخصص موارده اتجاه عجز الخزينة وهذا ما يتوافق مع أهدافه. [2]

المطلب الرابع: مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد.

ويمكن تقسيم مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد إلى قسمين:

الفرع الأول: مبررات داخلية:

يعاني الاقتصاد الجزائر من اختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع المحروقات الذي يظهر تأثيره على الاقتصاد وفقا لثلاث مستويات: [3]

أولا: تأثير قطاع المحروقات على معدل النمو الاقتصادي.

يشكل قطاع المحروقات نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع المحروقات.

---

[1] سهام حنيش، مرجع سابق، ص :37.

[2] سهام حنيش، مرجع سابق، ص: 37.

[3] بوفليح نبيل، حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر "صندوق ضبط الموارد"، كلية علوم اقتصادية، جامعة البويرة، 27–28 فيفري 2013، ص :4.

ثانيا: تأثير قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات.

تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وبما أن الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فإن توازن هذا الأخير مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

ثالثا: تأثير قطاع المحروقات على الموازنة العامة للدولة.

تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي لإجراءات العامة للدولة مما يؤدي إلى تأثير الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي، وباعتبار أن تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة فإنه يمكن القول أن أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار واستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بأداء قطاع المحروقات يؤدي إلى تعرضه لأزمات وصدمات خارجية دولية على غرار أزمة سنة 1986 التي استمرت تداعياتها إلى غاية نهاية فترة التسعينات من القرن العشرين، والتي يرجع سببها إلى تراجع أداء قطاع المحروقات بسبب انهيار أسعار النفط، ومن هذا المنطلق فإن مبررات إنشاء صندوق ضبط الموارد تكمن في رغبة الحكومة استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة وبالتالي الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة الأمر الذي يمكنها من تنفيذ مختلف سياساتها الاقتصادية، ومن ثم التخفيف من حدة الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: مبررات خارجية.

تتمثل في:

أولا.تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية:

تميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصـــادية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمات إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية. [1]

جدول رقم (3-5):

تطور بعض المؤشرات المرتبطة بأسعار النفط في الفترة 2000-2010.

السنوات	سعر البترول (دولار أمريكي)	رصيد الميـزان التجـاري مليون دولار أمريكي)
2000	27,60	12.858
2001	23,12	9.192
2002	24,36	6.816
2003	28,10	11.078
2004	36,05	13.775
2005	50,64	25.644
2006	61,08	33.157
2007	69,08	32.879
2008	94,50	39.820
2009	61,10	4.500
2010	78,09	

المصدر: السعيد رويجع، التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائـري (1970-2009)، مذكرة ماستر، كلية علوم اقتصادية، ورقلة، 2013، ص: 27.

يبين الجدول رقم (3-5) مدى التقلبات التي تميز أسعار النفط، فعلى ســبيل المثـال سجل سعر البرميل من البترول الجزائري انخفاض في سنة 2001 ليعود ويرتفع في سنة 2002 بقيمة 24,36 دولار أمريكي.

أما من سنة 2002 إلى غاية 2008 فقد تميزت هذه الفترة ارتفاع المستمر لأســعار البترول وهذا ما أدى إلى تزايد رصيد الميزان التجاري ففي سنة 2003 كـان 11.078 إلى أن وصل في 2007 إلى 32.879.

[1] بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مدا خيل النفط في الدول العربية،مرجع سابق، ص :84.

أما سنة 2009 فقد تم هبوط أسعار البترول الجزائري إلى غاية 61,10 دولار بعد ما كان 94,50 دولار في سنة 2008 وهذا نتيجة للأزمة الحادة التي عان منها العالم ليرتفع في سنة 2010 بـ 78,09 دولار، أما فيما يخص الميزان التجاري فقد ارتفع في سنة 2000 أما من سنة 2001 و 2002 فقد لوحظ فيه نزول حيث كان في سنة 2001 فقدر 9.192 دولار وفي سنة 2002 فقدر بـ 6.816 أما المرحلة 2003 حتى 2008 فتصاعد تدريجيا إلى أن وصل 39.820 مليون دولار ثم انخفض في سنة 2009 4.550 مليون دولار وذلك بسبب تراجع سعر البترول في السوق العالمية.

ثانيا.فكرة رواج إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية:

تعد تجربة الجزائر الأحدث في هذا المجال بتجارب بعض الدول النفطية غرار الكويت، الإمارات العربية المتحدة، إيران وبالتالي يمكن القول أن تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية، كما أن تعدد تجارب هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال. [1]

[1] بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مرجع سابق، ص 85.

جدول رقم(3-6):

فترات إنشاء صناديق الثروة السيادية في بعض البلدان النفطية.

البلد	الصندوق	السنة
الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	1953
الإمارات العربية المتحدة	هيئة أبو ظبي للاستثمار	1976
مملكة بروناي	وكالة بروناي للاستثمار	1983
النرويج	صندوق المعاشات الحكومي الإجمالي	1990
إيران	صندوق الاستقرار النفطي	1999
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	2000
روسيا	صندوق الاستقرار	2000
كازاخستان	صندوق النفط الوطني	2000
قطر	هيئة الاستثمار القطرية	2005

المصدر، بوفليح نبيل،حوكمة حسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر "صندوق ضبط الموارد"، مرجع سابق، ص: 6.

إن تأسيس الدول النفطية لصناديق ثروة سيادية لا يعني بالضرورة وجود نموذج موحد لهذه الصناديق، إذ يلاحظ وجود اختلافات بين تجارب الدول تشمل على وجه الخصوص أهادف وهيكل وآليات عمل وحتى التسميات الرسمية المعتمدة لهذه الصناديق، إلا أن العامل المشترك بينهما هو مصدر تمويلها الذي يتمثل في الفوائض المالية المحققة نتيجة ارتفاع أسعار النفط أو المبادلات التجارية على المستوى العالمي. [1]

[1] بوفليح نبيل، حوكمة حسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر "صندوق ضبط الموارد"، مرجع سابق، ص :6.

المبحث الثاني: فعالية صندوق ضبط الموارد.

إن فعالية الصندوق تقتصر على تحديد مدى نجاح الصندوق في تحقيق الأهداف المحققة له سلفا المتمثلة في تمويل عجز الخزينة العامة للدولة عن ارتفاع الإنفاق الحكومي أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة عن المستوى المقدر ضمن قانون المالية المحدد برصيد أدنى للصندوق 740 مليار دينار جزائري ومن هذا سوف نحاول معرفة دور الصندوق.

المطلب الأول: دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة.

إن تحديد الدول الذي قام به الصندوق في تمويل عجز الموازنة العامة للدول يتطلب دراسة تحليلية لمعطيات الجدول رقم (3-6)، ومعطيات الجدول الموالي يبين تطور عمليات الخزينة العمومية في الفترة 2000-2009.

الجدول رقم(3-7):

تطور عمليات الخزينة العمومية من 2000-2009

وحدة : مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ايرادات عامة:	1124,9	1389,7	1576,7	1525,5	1606,4	1714,0	1841,9	1949,1	2902,4	3272,2
1.جباية البترولية	720,9	840,6	916,4	836,1	862,2	899,0	916,0	973,0	1715,4	1927,0
2.جباية عادية	404,9	549,1	660,3	689,5	744,2	815,0	825,9	976,1	1187,0	1345,2
نفقات عامة:	1178,1	132,0	1550,6	1690,2	1891,8	2050,0	2453,0	3108,6	4191,1	4214,4
1.نفقات تسيير	856,2	963,6	1097,7	1122,8	1251,1	1245,1	1437,9	1673,9	2217,3	2293,5
2.نفقات التجهيز	321,9	357,4	452,9	567,4	640,7	806,9	1015,1	1434,6	1973,3	1920,9
رصيد الموازنة العامة:	53,2-	68,7+	26,0+	164,7-	285,4-	338,0-	611,1-	1159,5-	1288,7-	942,2-
-رصيد الحسابات الخاصة	0,7-	20,0-	11,2-	186,9+	109,9+	129,0-	4,1-	18,9+	31,2+	7,3+
-تدخلات الخزينة	0,5-	6,5+	30,9-	32,6-	11,8-	5,2-	32,1-	141,3-	123,8-	134,6-
الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية	54,4-	55,2+	16,1-	10,4-	187,3-	472,2-	647,3-	1282,0-	1381,2-	1069,6-
التمويل:										
-تمويل بنكي	175,3-	137,0-	26,0+	31,2+	287,5-	118,7+	76,2-	275,4-	346,4-	95,9+
-تمويل عجز بنكي	105,7+	85,3+	32,8+	86,0-	57,7+	221,3+	172,6+	213,7+	508,1+	608,8+
-اقتراض خارجي صافي	97,1	110,6-	74,9-	90,9-	53,2-	115,7-	158,7-	110,7-	4,2-	0,7+

المصدر : بوفليح نبيل ، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع الأشارة الي حالة الجزائر ، مرجع سابق ، ص:207.

يشير الجدول رقم(3-6) إلى تسجيل الموازنة العامة لأرصدة سالبة في معظم سنوات الدراسة باستثناء 2001 و 2002، وقد استمر عجز الموازنة في الارتفاع إلى أن وصل إلى أعظم قيمة له في سنة 2009 بتجاوزه 942 مليار دج.

إن العجز المسجل في رصيد الموازنة يتميز بكونه عجز معتمدا من طرف الحكومة التي شرعت منذ سنة 2000 في تنفيذ سياسة اقتصادية كينزية تهدف إلى تحفيز معدلات النمو الاقتصادي عن طريق رفع الإنفاق الحكومي الاستثماري، كما يمكن دراسة تطور وضعية الموازنة العامة للدولة وفقا لفترتين زمنيتين:

الفترة الأولى 2000-2005:

سجل فيها رصيد الموازنة العامة عجزا خلال معظم سنوات باستثناء سنتي 2001 و 2002 إلى أن وصل إلى أعظم قيمة له في سنة 2005 بمبلغ يعادل 383 مليار دينار، إن هذا العجز ناتج عن تنفيذ الحكومة لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي في نفس الفترة والذي خصص له مبلغ تجاوز 07 مليار دولار أمريكي مما أدى إلى ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بنسبة فاقت الزيادة المسجلة في الإيرادات العامة للدول من دون فائض قيمة الإيرادات البترولية، وقد تباينت سياسات تمويل العجز المتبعة من قبل الحكومة خلال كل سنة بين الاعتماد على القرض العام الداخلي "التمويل الغير بنكي" أو الإصدار النقدي "التمويل البنكي" إلا أن هناك أفضلية نسبة القرض العام الداخلي على حساب الإصدار النقدي وفي المقابل فقد امتنعت الحكومة من اللجوء إلى الاستدانة الخارجية كما لم تسجل أية اقتطاعات مباشرة من صندوق ضبط الموارد لتمويل عجز وهو ما ينسجم مع القواعد المحددة لأهداف الصندوق، إذ يركز نشاط الصندوق في هذه الفترة على تخفيض حجم المديونية العمومية.

إن دعم استعمال موارد الصندوق لتمويل المباشر للعجز الموازني يمكن أن يفسر بما يلي:

– رغبة الحكومة في الحافظ على موارد الصندوق واستعمالها فقط لتمويل أي عجز يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت مستوى السعر الرسمي 19 دولار أمريكي للبرميل الذي على أساسه يتم تقدير إجراءات الجباية البترولية خلال كل سنة، مما يعني عدم تأكد الحكومة من استقرار النفط على المستوى العالمي، وحرصها على تجنب أي صدمة سلبية قد تشمل الموازنة العامة نتيجة لتقلبات أسعار هذه الأخيرة.

– الحفاظ على استقرار الأسعار وبالتالي انخفاض معدلات التضخم باعتبار تمويل العجز الموازيني باستخدام موارد الصندوق يؤدي إلى رفع حجم السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد مما يعني زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي المقابل فإن استعمال الدين العام الداخلي في تمويل العجز الموازيني إلى تخفيض معدلات التضخم عن طريق التحكم في زيادة الطلب الكلي الناتج عن ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تطبيق سياسة الإنعاش اقتصادي خلال نفس الفترة.

الفترة الثانية: 2006–2009:

سجل فيها ارتفاع قياسي في عجز الموازنة العامة بسبب تنفيذ الحكومة لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي خصص له مبلغ 150 مليار دولار.

إن سياسات تمويل عجز المعتمدة من طرف الحكومة في هذه الفترة قد توسعت لتشمل استخدام موارد صندوق ضبط الموارد في تمويل العجز، وهو ما يتوافق مع التعديلات التي أدخلت على القواعد المحددة لأهداف الصندوق في سنة 2006، بالإضافة إلى استخدام القرض العام الداخلي "التمويل الغير بنكي" وبدرجة أقل الإصدار النقدي لتمويل البنكي وفي نفس السياق فقد تعدت حجم تحويلات الصندوق الموجهة لتغطية عجز الموازنة 1745,4 مليار دج خلال فترة أربع سنوات.

إن استخدام الحكومة لموارد الصندوق في تمويل العجز الموازيني يمكن أن يفسر العوامل التالية:

– إن رغبة الحكومة في تخفيض حجم المديونية العمومية والخارجية أدى إلى التقليل من اعتمادها على القرض العام الداخلي في تمويل العجز الموازيني بالإضافة إلى منع الاقتراض الخارجي.

– إن الارتفاع المستمر في أسعار النفط أدى إلى تقليل مخاوف الحكومة بشأن حدوث انهيار في أسعار النفط على المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على استعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازيني الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة عن طريق تمويل بنسبة معينة من العجز الموازيني باستخدام موارد الصندوق.[1]

المطلب الثاني: دور الصندوق في التسديد المسبق للديون الخارجية.

إن تخفيض حجم الدين العمومي الداخلي والخارجي يعتبر من بين الأهداف الرئيسية التي حددت للصندوق منذ تأسيسه، فالصندوق ضبط الموارد كان له دور فعال في تقليص حجم الديون وخاصة الخارجية.

أولا أسباب ظهور أزمة المديونية: [2]

هناك عدة أسباب ساهمت في تفاقم أزمة المديونية في الجزائر نذكر منها:

1.التقلبات في قطاع المحروقات:

اعتمدت الجزائر في تحقيق التنمية اعتماد كلي على قطاع المحروقات، هذا القطاع يتعرض إلى تقلبات كبيرة وتذبذبات لأسعار النفط، والذي أثر بشكل مباشر على تفاقم حجم المديونية الخارجية للجزائر، فانخفاض أسعار النفط في سنة 1986 أدى إلى تقليص العائدات المحروقات ومن ثم حدث عجز في ميزانية المدفوعات وبالتالي عدم القدرة على تسديد الديون.

[1] بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص: 209.

[2] سهام.حنيش،مرجع سابق، ص: 31–32.

2.ضخامة الجهود الاستثمارية:

اعتمدت الجزائر منذ السبعينات على سياسة تنموية تعتمد خاصة على القطاع الصناعي، الذي تطلب استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية، مما أدى بالجزائر إلى اللجوء للقروض الخارجية، نظرا لاعتقاد راسمي السياسة الاقتصادية أنه لا يمكن تجاوز مرحلة التخلف التي يعيشها الاقتصاد الجزائري إلا عن طريق إقامة استثمارات ضخمة تمويلية عن طريق القروض الخارجية ما جعل الجهاز الإنتاجي تابع للخارج، إذ أن عملية تشغيله تتوقف إلى حد كبير على واردات السلع الأولية والسلع الوسطية.

3.غياب سياسة سليمة للإقراض:

نذكر منها:

- زيادة خدمات الدين الخارجي.
- عدم المصداقية في تسيير القروض.
- عدم فعالية الجهاز الإنتاجي إذ أن معظم النتائج التي حققها مختلف القطاعات الإنتاجية التي مولت بالقروض كانت ضعيفة ما عدا قطاع المحروقات.

لقد كان الدين الخارجي طويل الأجل ما بين 1995–1998 يفوق 30 مليار دولار وقد بلغ 33,2 مليار دولار نهاية 1996، وتم الحل الأولي لأزمة المديونية التي شهدتها الجزائر وبصفة مؤقتة عن طريق إعادة الجدولة خلال عامي 1994 و 1995، لكن ومع الاستقرار النسبي التي عرفته المديونية الخارجية للجزائر من 23 مليار دولار إلى 22,5 مليار دولار أمريكي ما بين 2001–2003 أدى بمستوى استحقاقات الديون الخارجية المتوسطة والطويلة الأجل في اتجاه الانخفاض منذ سنة 2004، وانطلاقا من كون المديونية مثلت في التسعينات القرن العشرين عبئا كبيرا على الاقتصاد الجزائري، وكذا التراكم المستمر

في حجم الاحتياجات نتيجة ارتفاع الغير المسبوق لأسعار النفط في الأسواق العالمية، قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 بدايات التسديد للديون الخارجية.[1]

جدول رقم(3-8):

التسديد المسبق للديون الجزائرية للفترة 2004-2006 (لملايين الدولارات).

الدول الدائنة	تاريخ توقيع الاتفاق	المبالغ لتسديد
فرنسا	11 ماي 2006	1.600
السويد	11 ماي 2006	92
البرتغال	20 ماي 2006	20
هولندا	22 ماي 2006	45
بلجيكا	27 ماي 2006	225
الدنمارك	06 جوان 2006	543
الولايات المتحدة	06 جوان 2006	625
النمسا	15 جوان 2006	369
اسبانيا	21 جوان 2006	690
النرويج	22 جوان 2006	15,6
كندا	24 جوان 2006	255
فلندا	27 جوان 2006	11,8
بريطانيا	28 جوان 2006	202

المصدر: سهام حنيش،مرجع سابق، ص 33.

فقد شهدت الديون الخارجية للجزائر انخفاضا ابتداء من سنة 2003، فقد انخفض رصيد الديون الخارجية، حيث بلغ حجم الديون الخارجية في سنة 2001 حوالي 22,1 مليار دولار، لينخفض حجم الديون إلى 16,48 مليار دولار سنة 2005 بعد التسديد المسبق ابتداء من سنة 2004 وإلى غاية 2006، لينخفض انخفاضا كبيرا إذ وصل حجم الديون الخارجية إلى 4,40 مليار دولار سنة 2011 وهذا بسبب افتقار الدولة لخيار

[1] بلقاسم زايري، إدارة الاحتياط الصرف وتمويل التنمية في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية عربية، العدد 41، 2008، ص: 22.

السداد المسبق لمديونية الخارجية مع التوقف عن الاقتراض الخارجي، بالنظر إلى الفوائض المالية التي حققها منذ سنة 2000، وكذا استعمال الحكومة موارد الصندوق ضبط الموارد لتسديد وتخفيض حجم المديونية الخارجية، فقد وصلت مجموع الاقتطاعات من صندوق ضبط الموارد الموجهة أساسا لسداد المسبق للدين الخارجي حوالي 1.802,27 مليار دينار وخلال الفترة 2000–2006، مع العلم أن هذه الفترة سجلت انخفاضا كبيرا للديون الخارجية وهي الفترة التي قامت فيها الجزائر بالتسديد المسبق للديون.

المطلب الثالث: دور الصندوق في ضبط الموارد في تخفيض معدلات التضخم.

ساهم صندوق ضبط الموارد في تسجيل معدلات تضخم متدنية في الفترة 2000–2010 إن امتصاصه لفائض قيمة إيرادات الجباية البترولية أدى إلى الخدمة ارتفاع حجم السيولة النقدية الناتج عن التوسع في الطلب الحكومي، كما أن عدم استخدام الحكومة لموارد الصندوق في التمويل المباشر للعجز الموازيني واعتمادها على الاقتراض الداخلي في التمويل في الفترة 2000–2005 ساهم في تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة لدى الأعوان الاقتصادية داخل البلد مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم رغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي من خلال نفس الفترة، وبالتالي يمكن اعتبار صندوق ضبط الموارد أداة فعالة يمكن للحكومة استخدامها بالتنسيق مع البنك المركزي من أجل تخفيض معدلات التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.[1]

الجدول رقم (3–9) تطور معدلات التضخم في فترة ما بين 2000–2008 الوحدة :%

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل التضخم	0,34	4,23	1,42	2,59	3,54	1,63	2,53	3,51	4,46

المصدر: بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإثارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص: 212

[1] بوفليح نبيل: دور صناديق الثروة السيادية في تمويل الدول النفطية الواقع والآفاق مع الإثارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص 212.

المبحث الثالث: تقييم تجربة الجزائر مع اقتراح نموذج جديد لصندوق.

إن تقييم تجربة الجزائر في هذا المجال يمر حتما عبر خصائص الاقتصاد الجزائري علما إن تقييم تجربة صندوق ضبط المورد يتضمن تقييم خاص لتحديد مدى تحقيق أهدافه.

المطلب الأول: تقييم تجربة الجرائر مقارنة مع تجربة أبو ظبي.

إن تقييم تجربة صندوق ضبط الموارد في الجزائر لا يجب أن يتم بمعزل عن تجارب البلدان السابقة في هذا المجال باعتبار أن الجزائر لا تعد البلد الوحيد الذي يتوفر على صندوق ثروة سيادي، ومن هذا المنطلق فإن إبراء مقارنة بين تجربة الجزائر وتجارب أخرى رائدة يمكن استخلاص مزايا ونقائص التجربة الجزائرية، وفي نفس السياق بإجراء مقاربة بين تجربتي الجزائر وأبو ظبي التي تعد من أبرز التجارب.

جدول (3-10):

مقارنة بين تجربتي الجزائر وأبو ظبي.

عناصر المقارنة	أبو ظبي	الجزائر
1.درجة الارتباط بالنفط	بلد تسديد الارتباط النفط	بلد تسديد الارتباط بالنفط
2.معلومات عامة عن الصندوق -التسمية وتاريخ التأسيس -نوع الصندوق ومجال عمله -أهداف الصندوق	-هيئة الاستثمار لأبو ظبي 1976 -صندوق ذروة سيادي نفطي خارجي -حفاظ على الاستقرار الموازنة العامة من الصدمات الخارجية -تحويل موارد الثروة النفطية خاصية إلى موارد مالية مستدامة -استثمار الخارجي	-صندوق ضبط الموارد 2000 -صندوق ثروة سيادي نفطي داخلي -تمويل عجز الخزينة العمومية -تخفيض المديونية الداخلية والخارجية -تخفيض معدلات التضخم
3.حوكمة الصندوق -ملكية الصندوق -إدارة الصندوق -الهيكل التنظيمي	-هيئة أبو ظبي للاستثمار -عضو منتدب -وجود هيكل تنظيمي للهيئة المكلفة لإدارة أصول الصندوق	-وزارة المالية -وزارة المالية -عدم وجود هيكل تنظيمي باعتبار أن الصندوق عبارات عن حساب من حسابات الخزينة العمومية
4.الرقابة والمساءلة	-عدم وجود رقابة خارجية مستقلة -سيطرة الحكومة على مجلس الإدارة بتواجد ستة أعضاء من حكومة من بين 10 أعضاء	-عدم وجود رقابة مستقلة على الصندوق من الحسابات الخاصة التي لا تخضع لرقابة البرلمان
5.الشفافية والإفصاح	-عدم نشر تقارير فصلية سنوية عن أداء	-نشر معلومات يتم بصورة تسوية على

	والنتائج المحققة مما يؤدي إلى تقليل من مستوى الشفافية وإفصاح الهيئة. -وجود موقع الكتروني للصندوق	...وإجمالية عن موارد واستخدامات الصندوق وعدم خضوعها لمراجعة مستقلة -عدم الإفصاح عن التعليمات التي تنظم سير الصندوق -عدم توفر موقع الكتروني للصندوق
6.التصنيف حسب مؤشرات الأداء -مؤشر ترومان -لينبرغ-ماديوال	-نسبة أداء لا تتجاوز 9% -3 نقاط من أصل 10 نقاط	نسبة أداء 27% -المرتبة الأخيرة بمجموعة 1 نقطة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:

- كريم سليماني، مرجع سابق، ص:69-71.
- بوفليح نبيل، الصناديق السيادية في تمويل الدول النفطية مع الإشارة إلى حالة الجزائر واقع وآفاق، مرجع سابق، ص: 214.

أ-الشفافية والإفصاح:

جعل مستوى مرتفع من الشفافية عن طريق نشر تقارير فصلية وسنوية حول أداء الصندوق، وذلك بالاضطلاع الرأي العام على تطور وضعية الصندوق.

ب-موارد الصندوق:

اقتصار موارد الصندوق على الإيرادات البترولية يجعله عرضة لصدمات خطيرة، لذا يجب استثمار الموارد النفطية ناضبة وجعلها موارد مالية متجددة.

ج-محدودية مجال عمل الصندوق:

ارتكاز الصندوق على مستوى الداخلي لاستغلاله في تحقيق التنمية أما على الصعيد الخارجي فهو يرتكز على سداد المديونية الخارجية لذا فإن سيولة الصندوق معطلة وهذا ما يحرم الجزائر من عوائد معتبرة يمكن الحصول عليها من استثمار في الأسواق المالية العالمية.

د-هيكل الصندوق:

إن صندوق ضبط الموارد هو عبارة عن حساب من حسابات الخزينة فهو غير مستقل عن الموارد العامة للدولة، لذا يجب وضع هيكل تنظيمي لصندوق لعدم تداخل

وظائف الصندوق والوظائف العامة الذي يقلل من فعالية الصندوق في ضبط الموازنة العامة خاصة خلال ارتفاع إيرادات الجباية البترولية.

المطلب الثاني: آفاق تطوير مهام وشكل صندوق ضبط الموارد.

إن الدور الذي يقوم به صندوق ضبط الموارد في وقتنا الحالي، لا يجعل الصندوق ذا كفاءة وفعالية ولتحسب وصفه وجعله ذو كفاءة يتطلب إعداد إستراتيجية طويلة المدى تستجيب للأداء العالمي، والتي تعتمد أساسا على تغير نظرة الحكومة لهذا الصندوق من أداة مؤقتة تعمل على ضبط الميزانية وسداد المديونية إلى أداة مستدامة تعمل على المحافظة على ثروة الأجيال القادمة، كما أن هدف الرئيسي لإستراتيجية هو تحويل مداخيل النفط باعتبارها ثروة زائلة إلى مدا خيل الأصول المالية وباعتبارها أصول دائمة.

إن وضع هذه الإستراتيجية يتطلب مجموعة من الإجراءات تتمثل في: [1]

1.تعديل أهداف الصندوق:

تعديل أهداف الصندوق لتتوافق مع الإستراتيجية الجديدة للحكومة من خلال استغلال موارد الصندوق واستثمارها في النهوض بالاقتصاد الوطني ودعم القطاعات الإنتاجية من أجل التنويع في الصادرات طبعا مع المحافظة على الأهداف القديمة (تسديد الديون الخارجية)، والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

كما من بين الأهداف التي يجب التعديل فيها السماح بالاستثمار موارد الصندوق الأسواق المالية العالمية مع الالتزام بمبدأ تعظيم العوائد والتقليل من المخاطر.

2.تعديل هيكل الصندوق:

تعديل هيكل الصندوق من خلال فصل هذا الأخير عن الخزينة العمومية وجعله هيئة مستقلة مكونة من مجموعة من المصالح يرأسها مدير عام تتمتع بالاستقلالية وتخضع لرقابة البرلمانية، يتم تقسيمه إلى مجموعة مصالح لكل مصلحة هدف معين

[1] إدريس مفاتيح، دور الجباية البترولية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر)، مذكرة ماستر، كلية علوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013، ص: 47.

الشكل رقم (3-5)

الهيكل التنظيمي المقترح للصندوق ضبط الموارد

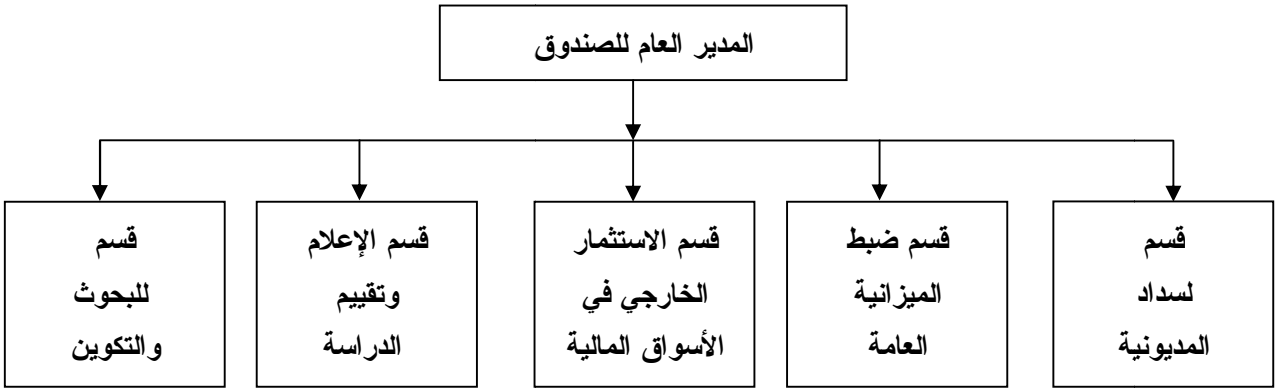

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الدراسة

وعليه يتم شرح هذا الهيكل:

أ- قسم ضبط الميزانية العامة:

يعمل هذا القسم على حماية الميزانية من صدمات خارجية نتيجة تقلبات في أسعار النفط والحفاظ على مستوى الأسعار في البلد من خلال امتصاص فائض السيولة الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط.

ب- قسم سداد المديونية:

يعمل على تخفيض حجم المديونية الداخلية والخارجية عن طريق اقتراح تمويل قسم المشاريع الاستثمارية الكبرى.

ج- قسم الاستثمار:

مهمته تحويل الفائض مداخيل الإيرادات النفطية إلى استثمارات مالية خارجية مع العمل على تعظيم عوائد هذه الاستثمارات وتدنية المخاطر المالية المصاحبة لاستثمارات مع اقتراح البنك المركزي أن يكون المشرف على الصندوق.

د- قسم الإعلام وتقييم الدراسة:

يقوم هذا القسم على إعداد تقارير دورية ومفصلة عن تطور وضعية الصندوق بالإضافة إلى تقييم أداء مختلف الأقسام الصندوق والقيام بدراسات بهدف ترقية وتحسين أداء الصندوق.

ه- قسم البحوث والتكوين:

الهدف قيام بدراسة والاستفادة من الدراسات الباحثين الاقتصاديين.

3.شفافية الصندوق:

زيادة شفافية الصندوق بإصدار تقارير فصلية عن موجودات الصندوق، كما يجب أن يتم الحصول على موافقة البرلمان في استخدام موارد الصندوق.

4.تكوين إطارات عالية متخصصة في توظيف الأموال في الأسواق المالية العالمية:

تسند لها مهمة تسيير الصندوق بالإضافة إلى الاستفادة من الخبرات ودراسات الباحثين الاقتصاديين.

المطلب الثالث: اقتراح نموذج جديد لصندوق ضبط الموارد.

إن تحسين أداء وفعالية صندوق ضبط الموارد يتطلب إعداد إستراتيجية طويلة المدى تعتمد أساسا على تغيير نظرة الحكومة من اعتباره أداة مؤقتة تعمل على ضبط وتعديل الموازنة العامة وسداد المديونية العمومية إلى أداة مستدامة تعمل على المدى البعيد وتساهم في ضمان مستقبل الأجيال القادمة، كما أن الهدف الرئيسي لهذه الإستراتيجية يتركز على تمويل الثروة النفطية باعتبارها ثروة زائلة إلى ثروة مالية مستدامة.

إن تحقيق هذه الإستراتيجية يتطلب إدخال إصلاحات جذرية على الصندوق لتشمل حوكمت ومجال نشاطه وإستراتيجية استثمار أمواله، وهو ما يتوافق مع طرحنا الخاص اقتراح نموذج جديد لصندوق الثروة السيادي الجزائرية يستفيد من مزايا التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص ومميزات الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: الإطار القانوني للصندوق.

إن نجاح صندوق الثروة السيادي في أداء وظائفه يعتمد على مدى سلامة ووضوح القوانين والتوجيهات المنظمة لنشاطاته، وفي هذا المجال يتعين على الحكومة إصدار قانون أساسي للصندوق مستقل عن قانون المالية مع اعتباره المرجع الرئيسي لجميع اللوائح والتعليمات المتعلقة بالصندوق علما أن إصدار هذا القانون يجب أن يتم وفقا لمراحل التالية:

- تشكيل لجنة مستقلة مكونة من خبراء اقتصاديين وقوانين يعهد إليها مهمة إعداد النسخة الأولية للقانون مع العلم أنه يمكن للجنة الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال.
- تقديم الحكومة مشروع القانون للبرلمان لمنافسته وإثرائه ومن ثم المصادقة عليه.
- دخول القانون حيز التنفيذ بعد مصادقة رئيس الجمهورية عليه وشروع الحكومة في إصدار اللوائح والتعليمات المفسرة لمضمون القانون.

إن القانون الأساسي الخاص بالصندوق عن الحكومة يجب أن يتضمن مجموعة من المبادئ الواجب احترامها والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

- ضمان استقلالية الصندوق عن الحكومة وعدم خضوعه للاستغلال السياسي.
- تحديد الأهداف الإستراتيجية للصندوق مع ضمان لتنفيذها وعدم تجاوزها.
- تحديد صلاحيات ومهام مختلف الهيئات المكلفة بالإشراف والتنفيذ والمراقبة مع ضمان عدم وجود تداخل بين مهامها.
- تكريس مبدأ الإفصاح والمساءلة في معاملات الصندوق.

محتوى القانون الأساسي للصندوق:

سنقوم فيما يلي اقتراح مشروع قانون أساسي للصندوق في إطار المبادئ السابقة.

أولا: ماهية وأهداف ومجال نشاط وموارد الصندوق.

المادة 01: يتم تأسيس هيئة مستقلة تحت مسمى صندوق الاستثمار الجزائري يعهد إليه نيابة عن الحكومة ولحسابها الخاص مهمة إدارة واستكثار فائض قيمة الجباية البترولية المحول إليه سنويا من الموازنة العامة للدولة.

المادة 02: تحدد أهداف الصندوق كما يلي:

1-أهداف بعيدة المدى:

- تحويل الثروة النفطية إلى ثروة مالية مستدامة.
- ضمان حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الثروة النفطية.

2-أهداف قصيرة المدى:

- الحفاظ على توازن الميزانية العامة وحمايتها من خطر الصدمات الخارجية.
- تخفيض المديونية العمومية.
- تحويل المشاريع الإستراتيجية الكبرى التي تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

المادة 03: إن تحقيق الأهداف السابقة الذكر يتطلب توسيع مجال نشاط الصندوق لتشمل المجال الخارجي من أجل تحقيق الأهداف بعيدة المدى والمجال الداخلي لتحقيق الأهداف قصيرة المدى.

المادة 04: تتمثل موارد الصندوق في فائض الجباية البترولية المحول سنويا من طرف الحكومة بالإضافة إلى عوائد الاستثمارات الخارجية للصندوق.

القسم الثاني: الملكية والإدارة والرقابة.

المادة 05: تعتبر وزارة المالية المالك الرسمي للصندوق غير أن هذه الصفة لا تمنح لها حق إدارة الصندوق باعتبارها هيئة مستقلة، كما أن الاستعمال الداخلي لموارد الصندوق من طرف الحكومة لا يتم إلا بعد موافقة مسبقة من البرلمان.

المادة 06: يتم تأسيس إدارة الصندوق الذي يعتبر على منطقة في إدارة الصندوق تتمثل مهامه في :

- إعداد وتعديل إستراتيجية الاستثمار والخاصة بالصندوق.
- إصدار تعليمات ولوائح متعلقة بإدارة الصندوق.
- إنشاء وتطوير الهيكل التنظيمي للصندوق.
- مراقبة أداء الفريق المكلف بإدارة الصندوق.

يتكون مجلس الإدارة من عشرة أعضاء أربعة أعضاء معين بحكم مناصبهم وستة أعضاء مستقلين يتم تعيينهم بواسطة مرسوم رئاسي.

المادة 07: بالإضافة إلى أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالصندوق والرقابة التي تمارسها وزارة المالية على نشاط الصندوق، يخضع الصندوق كذلك لرقابة دورية مستقلة من طرف البرلمان عن طريق لجنة برلمانية مكلفة المراقبة المستمرة لأداء الصندوق بالإضافة إلى رقابة مجلس المحاسبة.

القسم الثالث: الشفافية والإفصاح.

المادة 08: إن وزارة المالية بصفتها المالك الرسمي للصندوق مطالبة بنشر جميع القوانين والتعليمات واللوائح المنظمة لنشاط الصندوق وتمكين الرأي العام من الإطلاع عليه.

المادة 09: يكلف المدير التنفيذي للصندوق بإعداد ونشر تقارير فصلية وسنوية حول أداء الصندوق يتم تقديمها لمجلس إدارة الصندوق بالإضافة إلى وزارة المالية علما أن هذه التقارير يجب أن تخضع للمراجعة والمصادقة من طرف مكتب محاسبة دولي، ويتم نشر هذه التقارير عبر وسائل الإعلام المختلفة.

المادة 10: إن وزارة المالية مطالبة بتقديم تقرير سنوي للبرلمان يتضمن مختلف نشاطات ونتائج الصندوق تتم مناقشته عليا مع مكتب الرأي العام من الإطلاع عليه.

القسم الرابع: أحكام مختلفة.

المادة 11: يتم إلغاء صندوق ضبط الموارد وتحويل رصيده نحو صندوق الاستثمار الجزائر فور إنشاء الصندوق.

المادة 12: يفتح حساب مزدوج بالعملة الأجنبية والمحلية لـــدى البنـــك المركـــزي الجزائري لصالح صندوق الاستثمار الجزائري لتمكينه من القيام بمختلف أنشطة الداخليـــة والخارجية.[1]

المادة 13: لا يتم حساب أصول صندوق الاستثمار الجزائـــري ضـــمن احتياطـــات الصرف الأجنبية المدارة من قبل البنك المركزي الجزائري.

المادة 14: يتم تغطية النفقات الخاصة بتسيير وإدارة صندوق الاستثمار الجزائـــري من موارد الصندوق.

المادة 15: يمكن للحكومة إصدار مراسيم تنفيذية توضح كيفية تنفيـــذ أحكـــام هـــذا القانون

[1] بوفليح نبيل:حوكمة حسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر "صندوق ضبط الموارد"، مرجع سابق، ص 18.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار الجزائري .

الشكل رقم (3-6):

الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار الجزائري.

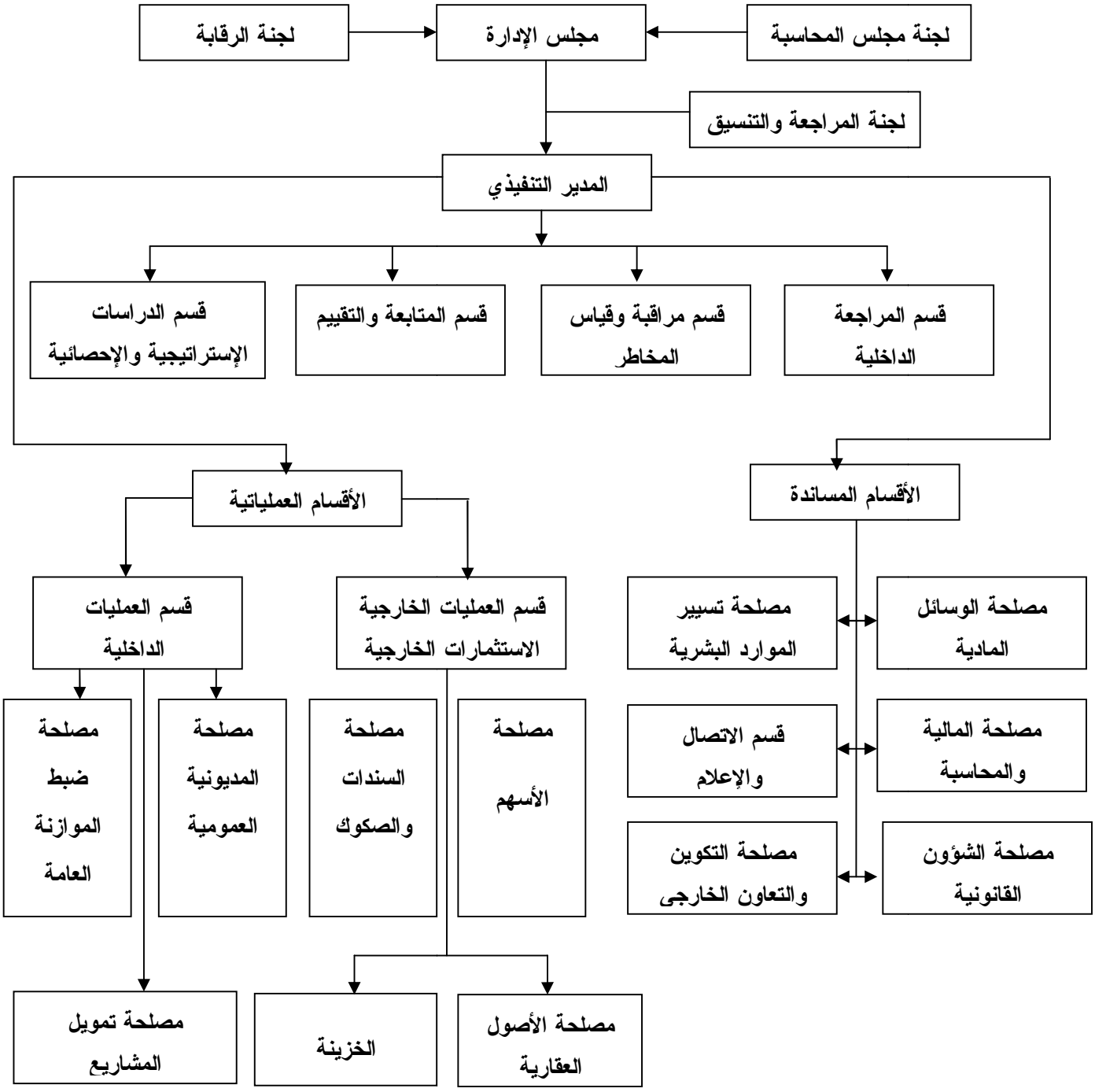

المصدر: بوفليح نبيل، حوكمة حسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر "صـــندوق ضبط الموارد"، مرجع سابق، ص :19.

الفرع الثالث: إستراتيجية الاستثمار في الصندوق.

إن تحقيق الأهداف البعيدة المدى لصندوق الاستثمار الجزائري يتطلب القيام بنشـــاط استثماري خارجي، وفي نفس السياق يتعين على مجلس إدارة الصندوق إعداد إستراتيجية استثمارا واضحة العالم والأهداف تتميز بالمرونة والقدرة علـــى التكيـــف مـــع مختلـــف الظروف الاقتصادية، علما أن تحقيق هذه المميزات يتم عن طريق القيـــام بتقيـــيم دوري ومستمر للإستراتيجية، وهي مهمة مستندة إلى قسم المتابعة والتقييم فـــي الصـــندوق، إن إعداد وتنفيذ إستراتيجية الاستثمار المرور بعدة المراحل يمكن توضحيها فيما يلي:

الشكل رقم(3-7):

الهيكل التنظيمي لصندوق الاستثمار الجزائري.

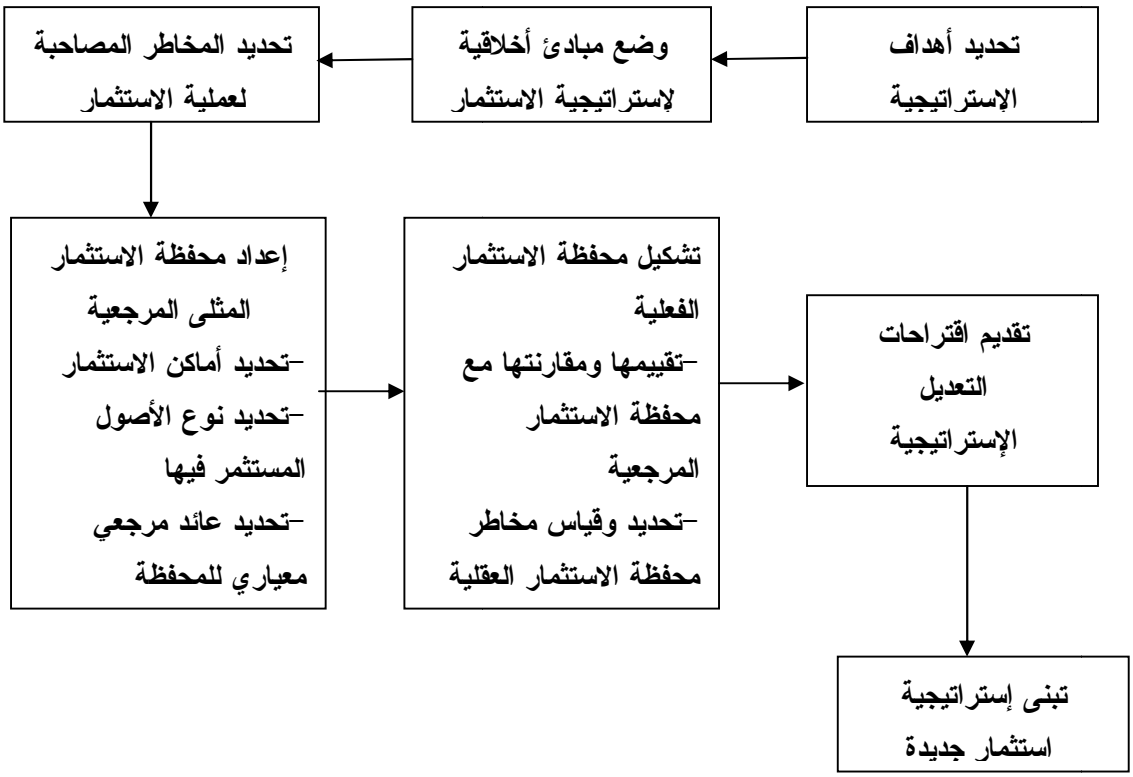

المصدر: بوفليح نبيل، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل الـــدول النفطيـــة الواقـــع والآفاق مع الإثارة إلى حالة الجزائر، مرجع سابق، ص: 224.

خلاصة الفصل:

الارتفاع المتزايد لأسعار النفط من سنة 2000، وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية نتيجة إيرادات النفط المتزايدة، أدى بالحكومة الجزائرية إلى إيجاد آلية لاستغلال هذه الفوائض من أجل استعمالها في:

صندوق ضبط الموارد هو عبارة عن حساب من حسابات الخاصة للخزينة ومهمته استغلال الفارق بين السعر المرجعي والسعر الفعلي وهو حساب غير مستقل عن الموازنة العامة للدولة ولا يخضع لقواعد ومبادئ إعداد الميزانية العامة، ومن بين أهدافه تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، وتخفيض المديونية العمومية الداخلية والخارجية ومن دوافع إنشاء هذا الأخير المحافظة على موارد الصندوق نتيجة أن أسعار النفط في أسواق العالمية تتميز بالتقلب وعدم الثبات.

إن التقييم لصندوق ضبط الموارد دليل على نجاح صندوق في تحقيق الأهداف المحددة له حيث تساهم بصورة فعالة ومباشرة في تخفيف من عجز الموازنة العامة وتخفيض حجم المديونية الداخلية والخارجية 2000–2010 من خلال تسديد المسبق لديون خارجية كما ساهم في تخفيض معدلات التضخم خلال الفترة 2000–2009.

إن التقييم العام لصندوق مقارنته مع تجربة أبو ظبي نجد أنهما متقاربان إلا أن صندوق أبو ظبي مجال عمله يكون خارجيا عكس الجزائر التي تعتمد على الداخل.

إلا أن هذا لا يعني عدم وجود نقائص التي تشتمل حوكمة ومجال عمله، مستويات الشفافية والإفصاح لذا يتم اقتراح وتطوير صندوق ضبط الموارد من خلال إدخال مجموعة من التعديلات منها القانونية وفي الهيكل التنظيمي وإعداد إستراتيجية للاستثمار في هذا الصندوق.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

تعتبر صناديق الثروة السيادية من أبرز الظواهر التي لا تزال تثير جدل متزايد بين مختلف الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، وذلك نظرا لما شهده من تطور من سنة لأخرى، حيث أصبحت تلعب دورا هاما في المنظومة المالية العالمية فهذه صناديق ترجع بالنفع على الدول المالكة لها من خلال رفع مستوى الاقتصاد الوطني ومساهمة في دعم التنمية الاقتصادية.

إن صناديق الثروة السيادية العربية لها إمكانية ترشيد الإجراءات بشرط أن تكون هناك إدارة سليمة وإستراتيجية استثمارية تنموية مبنية على تخطيط ملائم لظروف الاقتصادية لدولة.

فنتيجة لما تشهده ارتفاع في أسعار النفط في 2000 أدى بالعديد من دول إلى تفكير وكانت نتيجة من بينها الجزائر التي قامت بإنشاء صندوق ضبط الموارد للحفاظ على إيراداتها واستعمالها في مختلف عملياتها منها الدفع المسبق لديون تعديل في ميزانية.

1-نتائج اختيار الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى:

1)عرفت صناديق الثروة السيادية ارتفاعا في حجم أصولها منذ انشائها : تم إثبات صحة الفرضية ، وذلك من خلال أن الصناديق السيادية العربية شهدت تطورا من 1953 حيث كان عددها صندوق واحد لتصل أواخر الثمانينات وبداية التسعينات أربعة صناديق فقط حتى وصلت في 2008 إلى 17 صندوق عربي.

2)تقوم الدول بأنشاء صندوق الثروة السيادية لحماية الاقتصاد : تم إثبات صحة الفرضية ، ذلك أن مبررات إنشاء صناديق الثروة السيادية يختلف من بلد لآخر إلا أن أهمها يتمثل في الاستعداد لنضوب الموارد الطبيعية، والحاجة إلى إيجاد أصول جديدة لتعويض الانخفاض المحتمل في الدخل القومي ومنه حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات.

3) يعتبر انشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر خطوة ايجابية : تم إثبات صحة الفرضية ، حيث لعب صندوق ضبط الموارد دورا بارزا في تحقيق الاستقرار للاقتصاد الوطني، ذلك بتغطيته للحجوزات الميزانية الناتجة عن النفقات المتراكمة.

2-نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى نتائج التالية :

- ❖ لقد ساهمت الصناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية لدول العربية من خلال التأثير على الموازنة العامة، ميزان تجاريو تسديد المديونية .
- ❖ إن فكرة إنشاء صندوق ضبط الموارد يدل على رغبة الحكومة في إيجاد وسيلة لحماية ميزانيتها من صدمات خارجية لانخفاض أسعار النفط
- ❖ من مساهمات صندوق ضبط الموارد هو دفع المسبق لديون وتمويل العجز الموازنة العامة وتحقيق انخفاض في معدلات التضخم وذلك في فترة 2000-2010.
- ❖ اقتراح التعديل الإستراتيجي لصندوق ضبط الموارد ليتماشي مع باقي صناديق العالم .

3-توصيات الدراسة: على ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح من مجموعة من التوصيات:

- ✓ البحث عن فرص استثمارية جديدة، توسيع مجال عمل الصندوق.
- ✓ تنويع المحافظ الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية لتشمل الاستثمار في الأصول الحقيقية كالعقارات والمعادن والمشروعات الاقتصادية من التركيز على الاستثمار في الأصول المالية.
- ✓ صورة العمل بشكل مكثف، وخلق كل التسهيلات اللازمة من أجل توفير بيئة ملائمة للاستثمارات صناديق الثروة السيادية العربية.

✓يجب التعديل في صندوق ضبط الموارد الجزائري في أهدافه وهيكل ومجـــال عملـــه والهيئات المكلفة بالتسيير الصندوق التي يجب معالجتها باعتبار أن هذا تأخير يؤدي إلـــى ضياع عوائد مالية كثيرة للاقتصاد الجزائري.

4-آفاق الدراسة:

الجوانب لم نتطرق لها يمكن للمهمين بظاهرة الصناديق الثروة السيادية التطرق إليها فـــي هذا البحث على غرار:

✓دور صناديق الثروة السيادية في تخفيض معدلات التضخم.

✓مقارنة صناديق الثروة السيادية الجزائر مع صناديق ماليزيا.

✓دور صندوق ضبط الموارد في حماية الاقتصاد الجزائري من الأزمات المالية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

- **الكتب:**

1.أحمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010.

2.حربي محمد عريقات، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل، عمان، ط1، 1993،

3.حسين عمر، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الشروق.

4.خلابة عبد الله، تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2014 .

5.رمزي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية، إسكندرية.

6.سحر عبد الرؤوف، عبير شعبان عبده، قضايا المعاصرة في التنمية الاقتصادية، دار الناشر، 2013.

7.سعد طه علام، دراسات في الاقتصاد والتنمية، دار طبية، 2003

8.علي العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، دار العلوم العربية، بيروت، 2005.

9.علي خليفة الكواري وآخرون، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية (حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2009.

10. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة، لبنان.

11. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986.

تم بحمد الله